وزارة التعليم العـالي
جامعــة تشـــرين
كليــة الاقتصـــاد
قســم إدارة الأعمال

دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في قسم إدارة الأعمال

إعداد الطالب

رامي أكـرم مـزيق

إشراف

د. منذر عبد الكريم مرهج
مدرّس في قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

د. عبد الواحد حمودة
مدرّس في قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

1435هـ / 2014 م

لقد قام الطالب رامي أكرم مزيق بإجراء التعديلات المطلوبة :

اسم الدكتور	التوقيع
د. نهاد نادر	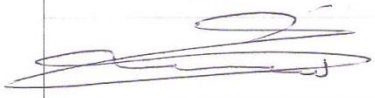
د. منذر مرهج	
د. عتاب حسون	

N ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٢١٤٨/ المتخذ بالجلسة رقم/ ٢١ / المنعقدة بتاريخ ٢٧ / شعبان /١٤٣٥ هـ الموافق ٢٥/ ٦ /٢٠١٤ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ١٤/ ٨ / ٢٠١٤م ٠

والمؤلفة من السادة:

الدكتورة: نهاد نادر الأستاذة المساعدة في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ إدارة مالية / عضوا .

الدكتور: منذر مرهج المدرس في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / إدارة مالية / عضوا ومشرفا .

الدكتورة: عتاب حسون المدرسة في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / رقابة إدارية ومالية / عضوا .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدم بها الطالب : **رامي أكرم مزيق**

بعنوان: دراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

١) منح الطالب رامي أكرم مزيق علامة قدرها: (رقماً.....85.....) (كتابة.....خمسة وثمانون.....) درجة.
وبتقدير (.....ممتاز.....) في اختصاص إدارة الأعمال من قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد.

٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية: يوم الخميس في ١٤ / ٨ /٢٠١٤ م.

الدكتورة	الدكتور	الدكتورة
عتاب حسون	منذر مرهج	نهاد نادر

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب رامي أكرم مزيق بإشراف الدكتور منذر مرهج وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المرشح	المشرف الرئيسي	المشرف المشارك
رامي مزيق	د. منذر مرهج	د. عبد الواحد حمودة

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

(دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية)

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

رامي مزيق

أنا الموقع أدناه رامي أكرم مزيق أصرح بأن حقوق طباعة هذه الأطروحة تمتلكها جامعة تشرين حصراً.

رامي أكرم مزيق

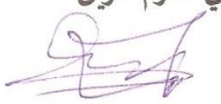

إلى من يهمه الأمر

تمّ إجراء التدقيق اللغوي لرسالة الماجستير المعدة من قبل الطالب رامي أكرم مزيق بعنوان: دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية.

المدقق اللغوي

د. أحمد فواز علي

شكر وتقدير

امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ (النمل: 40)

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة تشرين

وإلى كلية الاقتصاد

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذيّ الفاضلان:

الدكتور منذر مرهج

الدكتور عبد الواحد حمودة

المشرفان على هذه الرسالة، فقد تابعاها منذ كانت فكرة حتى أصبحت عملاً متكاملاً ومفيداً إن شاء الله، ولم يدّخرا جهداً، ولم يبخلا بعلمهما وتوجيهاتهما وإرشاداتهما القيّمة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم، وكذلك إلى إدارة

وأعضاء هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال بجامعة تشرين

الإهـــــداء

- ✓ إلى من سهرت الليالي دعاءً ورجاء.....
- ✓ إلى نبعِ الحنانِ يرشفه الغزال بكلِ صفاء....
- ✓ للكِ أقدّم ما بنته يداك بكل حنان وانحناء....
- ✓ أمي لك هديتي فأنت مملكة الوجد والسناء.... (أمي)

****

- ✓ يلهب القلب ناراً والشعر يراقص الدواوين.....
- ✓ يندف الثلج بياضاً ويعبق الياسمين.....
- ✓ كنّا صغاراً نعشق في حضنك الحنين.....
- ✓ أبي كنت ولا تزال للنجاح فخرُ العناوين....
- ✓ أركع لكَ وقاراً مذ كنتُ في بطن أمي جنين.... (أبي)

****

- ✓ في الغربة أنت لثمر الزهر والشجر....
- ✓ سفر رماه في شغف الشوق القدر.....
- ✓ تعال ورافق ما خطته يداي بالنظر.....
- ✓ يا نجماً عانق سماي وسط القمر.....
- ✓ أخي أهديك نجاحي رفيقاً كنت في الصغر.....
- ✓ فخذني لك زهرة تفوح في حدائقها العبر..... (أخي طارق)

****

- ✓ في العلا يغرد طيري يراقص السماء....
- ✓ والشجر في غابة الشوق يسرق عيونك الخضراء....
- ✓ رسالتي لك قلادة أيتها العنقاء.....
- ✓ والمطر يروي الطيور نغماً ليكتمل بك الإهداء..
- ✓ علا والقلب ينبض جورياً بيديك البيضاء....
- ✓ كلمات أكتبها فرحاً فالنجاح برفقتك تفوق واستثناء.... (خطيبتي علا)

****

- ✓ في سواد الليل كلماتك علماً أسامر.....
- ✓ حروفاً زينت دنياي كتبي والدفاتر....
- ✓ صديقاً وأخاً أقولها بكل فخر فوق المنابر.....
- ✓ لم أرى مثلك معلماً فأنت في البشر نادر ..... (د. سامر قاسم)

فهرس المحتويات

الموضــوع	رقم الصفحة
فهرس الجداول والأشكال	د
الملخص باللغة العربية	و
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1- المقدمـة	2
1-2- الدراسات السابقة	2
1-2-1 الدراسات العربية	2
1-2-2- الدراسات الأجنبية	4
1-2-3- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	7
1-3- مشكلة الدراسة	7
1-4- أهمية الدراسة	8
1-5- أهداف الدراسة	8
1-6- تساؤلات الدراسة	8
1-7- متغيرات الدراسة	9
1-8- مجتمع الدراسة وعينتها	10
1-9- منهجية الدراسة	10
1-10- حدود الدراسة	10
الفصل الثاني: المصارف التجارية	
- مقدمة	12
2-1- نشأة المصارف التجارية وتطوّرها	12
2-2- تعريف المصارف التجارية	13
2-3- أهمية المصارف التجارية	14
2-4- وظائف المصارف التجارية	15
2-4-1- الوظائف التقليدية للمصارف التجارية	15
2-4-2- الوظائف الحديثة للمصارف التجارية	16
2-5- أسس العمل في المصارف التجارية	17
2-6- التوفيق بين أسس تشغيل موارد المصارف التجارية	18
2-7- إدارة الأصول والخصوم في المصارف التجارية	20
2-7-1- هيكل الخصوم في المصارف التجارية	21
2-7-1-1- مصادر التمويل في المصارف التجارية	22
2-7-1-2- العوامل المحددة لهيكل الخصوم في المصارف التجارية	25

2-7-2- هيكل الأصول في المصارف التجارية	26
الفصل الثالث : العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية	
- مقدمة	31
3-1- السيولة في المصارف التجارية	32
3-1-1- مفهوم وأهمية السيولة في المصارف التجارية	32
3-1-2- مكونات السيولة المصرفية	33
3-1-3- تقييم كفاية السيولة المصرفية	35
3-2- الربحية في المصارف التجارية	37
3-2-1- وسائل تعظيم الربحية لدى المصارف التجارية	39
3-2-2- مؤشرات قياس الربحية لدى المصارف التجارية	40
3-4- المخاطر التي تتعرض المصارف التجارية	42
3-4-1- أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية	43
3-4-1-1- المخاطر المالية	43
3-4-1-2- مخاطر العمليات (التشغيل)	46
3-5- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	48
3-6- العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية	49
3-6-1- العوامل الخارجية	50
3-6-2- العوامل الداخلية	52
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
4-1- مجتمع الدراسة وعينتها	57
4-2- أداة الدراسة	57
4-3 - خصائص عينة الدراسة	58
4-3-1- توزع أفراد العينة حسب الجنس	58
4-3-2- توزع أفراد العينة حسب الوظيفة	58
4-3-3- توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	59
4-3-4- توزع أفراد العينة حسب الخبرة العملية	59
4-3-5- توزع أفراد العينة حسب نوع المصرف	59
4-4- صدق وثبات أداة الدراسة	60
4-5- الأساليب الإحصائية	60
4-6- تحليل النتائج وتفسيرها	65
4-6-1- الإحصاء الوصفي	65
4-6-2- تساؤلات الدراسة	79

* النتائج والتوصيات	86
أولاً: النتائج	87
ثانياً: التوصيات	90
* المراجع	91
أ- المراجع باللغة العربية	92
ب- المراجع باللغة الأجنبية	95
* الملاحق	97

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
4-1	توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	58
4-2	توزع أفراد العينة حسب الوظيفة	58
4-3	توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	59
4-4	توزع أفراد العينة حسب الخبرة العملية	59
4-5	توزع أفراد العينة حسب متغير نوع المصرف	59
4-6	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (العوامل الداخلية)	61
4-7	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (العوامل الخارجية)	62
4-8	قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة	63
4-9	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح أو خسارة الأوراق المالية	65
4-10	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة إدارة المصرف	66
4-11	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة حجم المصرف	67
4-12	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة هيكل الودائع	68
4-13	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة توظيف الموارد	69
4-14	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح وخسائر القروض	70
4-15	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة السيولة	71
4-16	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح عمر المصرف	72
4-17	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة عدد موظفي وفروع المصرف	73
4-18	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الظروف الاقتصادية والسياسية	74
4-19	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على	75

	أسئلة التشريعات القانونية والضوابط المصرفية	
20-4	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة السياسة النقدية	76
21-4	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي	77
22-4	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة المنافسة	78
23-4	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أسعار الفائدة	78
24-4	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية	79
25-4	كفاية حجم العينة للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية	80
26-4	التباين الكلي المفسر للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية	81
27-4	مصفوفة المكونات أو العوامل بعد التدوير(Rotated Component Matrix)	81
28-4	نتائج اختبارt. test للفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف	84
29-4	نتائج اختبارt. test للفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف	85
رقم الشكل	**عنوان الشكل**	**رقم الصفحة**
1-4	التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، الوظيفة، المؤهل، الخبرة، نوع المصرف)	60

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر على ربحيتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التّحليلي، وتمّ تصميم أداة الدراسة (تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية).

شمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة بمحافظة اللاذقية، والبالغ عددهم (250) موظف تقريباً توزعوا بين (155) موظف في المصارف العامة، و(95) موظف في المصارف الخاصة، ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين معتمداً في ذلك طريقة الحصر الشامل، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (242) استمارة صالحة للتحليل، وبنسبة استجابة بلغت (96.8%).

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

2- تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً.

3- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

كلمات مفتاحية: الربحية، المصرف التجاري السوري، التحليل العاملي.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

محتويات الفصل:

1-1- المقدمـة

2-1- الدراسات السابقة

1-2-1 الدراسات العربية

2-2-1- الدراسات الأجنبية

3-2-1- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

3-1- مشكلة الدراسة

4-1- أهمية الدراسة

5-1- أهداف الدراسة

6-1- تساؤلات الدراسة

7-1- متغيرات الدراسة

8-1- مجتمع الدراسة وعينتها

9-1- منهجية الدراسة

10-1- حدود الدراسة

1-1- المقدمــة:

لقد حققت الصناعة المصرفية السورية إنجازات على الصعيد المحلي والعالمي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين؛ إذ استطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الاقتصاد السوري وذلك من خلال إسهامها في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال. هذا إلى جانب تحقيق بعض المصارف التجارية السورية تصنيفاً متقدماً، وبلورة صيغ تعاون دولي بينها وبين نظائرها من المصارف العربية.

ورغم ذلك فإنه لا يخفى على أحد أن الصناعة المصرفية السورية تعاني من نقاط ضعف، لاسيما وأنّ التحولات الجارية عالمياً تضع المصارف التجارية السورية أمام تحديات صعبة تجعلها مطالبة بوضع استراتيجيات فعالة وملائمة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على التماشي مع متطلبات التطوير والتحديث.

وبالرغم من ضخامة التحديات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي العالمي، فان المصارف السورية قادرة على المواجهة والانخراط في الثورة المصرفية الجديدة المتنامية باستمرار، لا سيما أن هناك تجارب رائدة يمكن لمصارفنا تقليدها والاستعانة بها وخاصة" أنها تتماشى مع ظروف بيئة أعمالنا السورية، أضف إلى ذلك الدور الملقى على عاتق القطاع المصرفي السوري والذي يكبر عاماً بعد عام في ضوء المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

لذلك وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي السوري في تنمية وإدارة الاقتصاد الوطني، قام الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية.

1-2- الدراسات السابقة:

1-2-1 الدراسات العربية:

1- دراسة (الراشدان، 2002) بعنوان:" محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (المصرف العربي، ومصرف الأردن، والمصرف الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، تكلفة الودائع، السيولة، حجم المصارف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال وقياسها) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية المصارف، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية المصرف العربي ومصرف الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها

تأثير على ربحية كل من المصرف العربي والمصرف الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية مصرف الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير سلبي على الربحية لتلك المصارف.

2- دراسة (غانم، 2002) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرغ المصرفي على ربحية المصارف التجارية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أية دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

3- دراسة (أبو زعيتر، 2006): العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس العوامل الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من 1997 حتى 2004، وقد تم دراسة الربحية من خلال معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما العوامل المؤثرة فتمثلت في نسبة السيولة النقدية، ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين ونسبة المديونية وصافي الفوائد وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية وعمر المصرف. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكلما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية. وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية، وهناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية.

4- دراسة (المشهراوي،2007) بعنوان: أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكون الدراسة تبحث طبيعة العلاقة بين عدد من

المتغيرات المستقلة والتابعة، واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي: المصرف الإسلامي العربي، المصرف الإسلامي الفلسطيني، مصرف الأقصى الفلسطيني، وتمت معالجة البيانات اعتماداً على تحليل الانحدار باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن العوائد المقبوضة من التمويلات جاءت في المرتبة الثانية بمعدل بلغ حولي (40%)، وجاءت المصاريف الإدارية والعمومية المرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي (60%) بما يقارب ثلثي استخداماتها، وسجلت نتائج أعمال المصارف مجتمعة نتائج سلبية وتراجعاً تمثل في خسائر متراكمة بلغ مجموعها في نهاية عام 2005 (24.80) مليون دولار بمتوسط خسارة سنوية بلغت (3.54) مليون دولار خلال سنوات الدراسة. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي، كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية.

1-2-2- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Berger, 1995) بعنوان: العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية.

The Relationship Between Capital and Earnige in Banking .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة بين (1983 – 1989) وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار بين رأس مال المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة. وقد قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (1990 – 1992) وذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود علاقة ايجابية بين الربحية وبين رأس المال في المصارف التجارية الأمريكية (1983 – 1989)، ووجود علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990 – 1992). كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين أن هناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

2- دراسة (Christos K. Staikouras 1998) بعنوان: محددات الربحية في المصارف الأوروبية.

The Determinants of European Bank Profitability

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في المصارف الأوروبية، وقد تمّ تحديد هذه المحددات بعوامل عديدة، هذه العوامل تشمل العناصر الداخلية لكل مؤسسة مالية وعدة عوامل خارجية. الجزء الثاني يحدد مدى المحددات الداخلية (ضمن تغييرات المؤثرات) والعوامل الخارجية (ديناميكية إعادة تحديد الآثار) المساهمة في أداء القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي ككل خلال الفترة 1994– 1998من خلال بناء نموذج OLS ونماذج الآثار الثابتة، وتقدم نتائج الدراسة منظوراً جديداً لفهم أثر التغيرات في المنافسة على أداء الصناعة المصرفية في الاتحاد الأوروبي، كما تشير إلى أن تأثر ربحية المصارف الأوروبية، ليس فقط من العوامل المتصلة بالقرارات الإدارية وإنما أيضاً يشير إلى تغييرات في البيئة الخارجية للاقتصاد الكلي, لذلك فإن نتائج هذه الدراسة هي على النقيض من الدراسات التي بحثت العلاقة بين الهيكل والأداء للقطاع المصرفي الأوروبي.

3– دراسة (Bikram, G., Scholar, R., 2007) بعنوان: تحليل الربحية في مصارف القطاع العام في الهند.

Profitability Analysis of Public Sector Banks in India .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الربحية في القطاع العام للمصارف في الهند، فالربح كتعبير هو مفهوم المحاسبة الذي يبين زيادة في الإيرادات على النفقات خلال فترة محددة من الزمن، فالربح هو السبب الرئيسي لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية من ناحية أخرى، فإن الربحية هي مقياس نسبي حيث يتم التعبير عن الربح كنسبة مئوية عموماً.

والربحية تصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع غيرها من العوامل المختلفة، الربحية هي المؤشر الأكثر أهمية وموثوق بها، إنه يعطي مؤشراً واسعاً عن قدرة المصرف على رفع مستوى دخله. وتتأثر المصارف بعدد من العوامل، بعضها ذاتية، وبعضها خارجية (تغييرات في السياسات التي قدمها مصرف الاحتياطي)، هذه التغييرات تشمل السياسة النقدية، والتغيرات في مراقبة الائتمان الكمي مثل التغييرات في نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة السيولة القانونية، والتلاعب في أسعار فائدة المصرف، نوعية القيود المفروضة على الائتمان.

ويعرف المديرون التنفيذيون في المصارف الربح بأنه الفرق بين مجموع أرباح كل من الأصول وبين إجمالي الإنفاق على إدارة كامل القدرات، والمصدر الرئيسي للدخل هو الخصم على فواتير مخفضة، والربح هو السبب الرئيسي وراء استمرار وجود كل مؤسسة تجارية. ولذلك فإن معدل الربحية وحجم الأرباح تعتبر بحق مؤشرات الكفاءة في توزيع الموارد من المصارف.

4- دراسة (Antonio Trujillo-Ponce, 2009) بعنوان: العوامل التي تحدد ربحية المصارف الإسبانية.

What Determines the Profit ability of Banks? Evidence From Spain

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية المصارف الإسبانية خلال الفترة (1999-2009)، حيث تم تطبيق نظام التقييم GMM على عينة كبيرة من المصارف الإسبانية، وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية المصرف ارتبط خلال هذه السنوات مع نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول، ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاءة جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، يجد الباحث أن نسب رأس المال أعلى، مما يؤدي إلى زيادة العائد للمصرف، وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات(ROA) كمقياس للربحية. أيضاً لا يوجد دليل على أن أي من الاقتصاديات أو اللاقتصاديات في مجال القطاع المصرفي الإسباني (الصناعات والمحددات الصناعية) مع استثناء سعر الفائدة تؤثر على ربحية المصارف. وتكشف الدراسة أيضاً عن الاختلافات في أداء المصارف التجارية ومصارف التوفير.

5- دراسة (Flamini, V., McDonald, C. and Liliana Schumacher, 2009). بعنوان: محددات الربحية في المصرف التجاري في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في المصارف التجارية في أفريقيا، واستخدمت هذه الدراسة عينة من 389 مصرف في 41 بلداً أفريقياً جنوب الصحراء الكبرى لدراسة العوامل المحددة لربحية المصرف التجاري، حيث بينت الدراسة أنه وبصرف النظر عن مخاطر الائتمان، يلاحظ أن ارتفاع العائد على الأصول مرتبط مع حجم أكبر للمصرف، وتنويع النشاط، والملكية الخاصة . وتتأثر عائدات المصرف من قبل متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يدل على أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تشجع على انخفاض معدلات التضخم واستقرار نمو الناتج يدفعه إلى التوسع في الائتمان .كما أشارت النتائج إلى اعتدال مستمر في الربحية، وأن العلاقة السببية حسب Granger من العائد على الأصول إلى رأس المال تحدث مع فارق كبير، مما يعني أنه لا يتم الاحتفاظ بها كعوائد عالية على الفور فيشكل زيادات رأس المال.

إن نتائج هذه الدراسة تعطي بعض الدعم لسياسة فرص أعلى لمتطلبات رأس المال في المنطقة من أجل تعزيز الاستقرار المالي.

6- دراسة (Gul, S. , Irshad, F, Zaman, 2011) بعنوان: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف في باكستان.

Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan .

الغرض من هذا البحث دراسة تأثير العلاقة المحددة بين المصارف وخصائص الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف، باستخدام بيانات من أعلى /15/ مصرف تجاري باكستاني خلال الفترة 2005–2009، واستخدمت هذه الدراسة طريقة (POLS) للتحقيق في تأثير الموجودات والقروض والأسهم والودائع، والنمو الاقتصادي والتضخم والسوق ورأس المال على ربحية المؤشرات الرئيسة، أي العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)، العائد على رأس المال الموظف (ROCE) وصافي الفوائد، والهامش (nim) على حدة. دلت النتائج التجريبية أن هناك أدلة قوية على التأثير القوي لكل من العوامل الداخلية والخارجية على الربحية. كما تعتبر نتائج هذه الدراسة ذات قيمة لكل من الأكاديميين وصانعي السياسات.

1-2-3- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة محددات الربحية، والعوامل المؤثرة على أداء المصارف، وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف، في حين تناولت الدراسة الحالية تحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة وصفية تمّ من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية وترتيبها حسب أهميتها ودرجة تأثيرها على هذه المصارف.

كما تبرز نقاط الاختلاف في اعتماد الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفي من خلال الاعتماد على استبانة موجهة إلى الإداريين العاملين في فروع المصرف التجاري في محافظة اللاذقية وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على الربحية، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب التحليل المالي من خلال دراستها لنسب السيولة والمديونية وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية، والعائد على الاستثمار..، بينما تجاهلت عوامل أخرى تمثلت بحجم المصرف، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وخبرة وكفاية العاملين بالمصرف، وكفاية نظام الرقابة الداخلية، والقروض الممنوحة (طويلة الأجل، قصيرة الأجل)، تسعير الخدمات المصرفية، سرية العمل المصرفي، والتي تتناولها الدراسة الحالية.

1-3- مشكلة الدراسة:

يتعرض القطاع المصرفي في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطته المختلفة من إقراض واستثمار وغير ذلك؛ لذلك ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على بعض فروع المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، والمقابلات التي أجراها مع مديري تلك الفروع وجد أن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على أنشطة تلك المصارف، وبالتالي يمكن أن تحد من ربحيتها، سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف، أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات، وحقوق الملكية، ومعدلات السيولة،

وانتشار المصرف، وعدد فروعه، وتقنية أداء الخدمات المصرفية، وأسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية والسياسية، والتشريعات القانونية، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي. وغيرها. وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من حيث درجة وشدة تأثيرها على الأرباح، مما يستدعي دراسة وتحديد هذه العوامل بشكل دقيق، الأمر الذي قد يساعد في ترشيد القرارات الإدارية والمالية للمصارف التجارية، لعل ذلك يمكن أن يساهم في زيادة ربحية هذه المصارف، ويدفع قدماً بعملية التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي تقوم بها هذه المصارف والعوائد التي يمكن أن تحققها. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي: **ما هي العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية؟**

1-4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الناحيتين العلمية والعملية:

فمن الناحية العملية تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

1- تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية نظراً للدور الاقتصادي والتنموي الذي يلعبه هدف تحقيق الربح بالنسبة لهذه المصارف.

2- تعد الربحية دليلاً على كفاءة إدارة المصرف، ومؤشراً إيجابياً للعملاء الذين يتعاملون معه، ومصدراً للمستثمرين فيه، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وتعزيزاً للبيئة الاستثمارية وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنبع من حاجة العديد من فئات المجتمع للنتائج التي ستتمخض عنها.

ومن الناحية العلمية تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

1- أنها تناولت جانب علمي هام من خلال دراسة متغيرات جديدة من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيب هذه العوامل بشكل علمي من حيث اولوياتها في التأثير على ربحية المصارف التجارية، وهذا يعطي أهمية علمية لهذا البحث.

2- يمكن أن تكون هذه الدراسة أساساً يمكن الاعتماد عليه في ابحاث تطبيقية أخرى.

1-5- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية.

2- المقارنة بين المصارف التجارية الخاصة والعامة في مدينة اللاذقية من حيث العوامل التي تؤثر على ربحيتها.

1-6- تساؤلات الدراسة:

1- هل توجد فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الداخلية، ودرجات تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية السورية.

2- هل توجد فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الداخلية على الربحية فيما بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة في المصارف التجارية السورية.

3- هل توجد فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الخارجية على الربحية فيما بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة في المصارف التجارية السورية.

1-7- متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية، **وتشمل العوامل الداخلية:** أرباح أو خسائر الأوراق المالية، إدارة المصرف، حجم المصرف، هيكل الودائع، توظيف الموارد، أرباح وخسائر القروض، السيولة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف، عدد فروع المصرف. **أما العوامل الخارجية فتشمل:** الظروف الاقتصادية والسياسية، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، السياسة النقدية، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، المنافسة، أسعار الفائدة.

المتغير التابع: الربحية.

ويمكن تمثيل متغيرات الدراسة وفق النموذج الآتي:

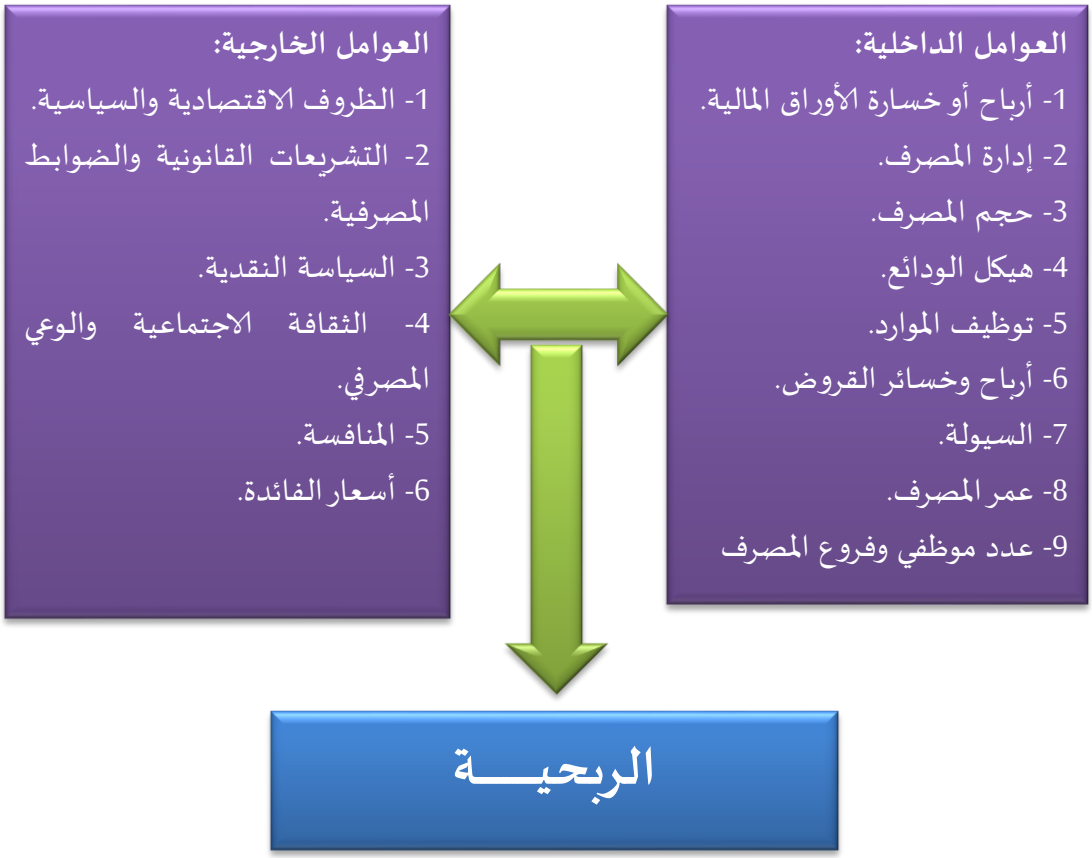

1-8- مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة[1] بمحافظة اللاذقية، والبالغ عددهم (250) موظف تقريباً توزعوا بين (155) موظف في المصارف العامة، و(95) موظف في المصارف الخاصة، ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين معتمداً في ذلك طريقة الحصر الشامل، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (242) استمارة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (96.8%).

1-9- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة الوصفية لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية من خلال مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية والدراسات السابقة للتعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

كما تمّ إجراء مقابلات مع المديرين وأصحاب القرار في المصارف التجارية من خلال دراسة استطلاعية أولية، وذلك لمعرفة العوامل التي يمكن أن تؤثر على ربحية المصارف التجارية السورية. كذلك تمّ تصميم استبيان موجه إلى الإداريين بهدف تحديد الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية. كما تمّ تحديد مدى الفرق أو التطابق بين العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية العامة والخاصة.

1-10- حدود الدراسة:

أ- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

ب- **الحدود المكانية:** فروع المصارف التجارية السورية في محافظة اللاذقية.

ج- **الحدود الزمانية:** تمّ إجراء هذه الدراسة خلال الفترة 2012-2014.

[1]- المصارف التجارية العامة تمثلت بالمصرف التجاري السوري بفروعه في محافظة اللاذقية، والمصارف الخاصة تمثلت بـ بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة سورية.

الفصل الثاني
المصارف التجارية

محتويات الفصل:

- مقدمة
2-1- نشأة المصارف التجارية وتطوّرها
2-2- تعريف المصارف التجارية
2-3- أهمية المصارف التجارية
2-4- وظائف المصارف التجارية
2-4-1- الوظائف التقليدية للمصارف التجارية
2-4-2- الوظائف الحديثة للمصارف التجارية
2-5- أسس العمل في المصارف التجارية
2-6- التوفيق بين أسس تشغيل موارد المصارف التجارية
2-7- إدارة الأصول والخصوم في المصارف التجارية
2-7-1- هيكل الخصوم في المصارف التجارية
2-7-1-1- مصادر التمويل في المصارف التجارية
2-7-1-2- العوامل المحددة لهيكل الخصوم في المصارف التجارية
2-7-2- هيكل الأصول في المصارف التجارية

الفصل الثاني
المصارف التجارية

- مقدمة:

تعد المصارف التجارية مؤسسات مالية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، حيث تؤلف الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، لأنها أهم مصدر للأموال فيه. كما يعد التوفيق بين توفر السيولة، وتحقيق الربحية، وضمان الأمان، من أكثر الموضوعات أهمية لدى إدارات المصارف التجارية، ويعود ذلك إلى الأثر الكبير لهذه العوامل على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسة التي تمارسها المصارف التجارية، والتي تتمثل في قبول الودائع، ومنح القروض والتسهيلات المختلفة والدخول في مجالات عدة للاستثمار.

يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية، حيث تلجأ إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات، وذلك لأن الأرباح التي يحققها المصرف هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية. لذلك يتناول هذا الفصل مفهوم ونشأة المصارف التجارية، وأهميتها ووظائفها، ومصادر التمويل فيها، وهيكل الأصول والخصوم اللذان يعدان المصدر الأساسي لربحية المصرف التجاري.

2-1- نشأة المصارف التجارية وتطوّرها:

ترجع نشأة المصارف التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولاً عاماً في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ المصرف بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطوّر نشاط المصرف في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناءً على هذه الودائع لقاء فائدة أيضاً (العصار، 2000، ص63).

تأسس أول مصرف في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء مصرف أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814 (بوعتروس، 2000، ص6).

أخذ عدد المصارف يزداد تدريجياً منذ بداية القرن الثامن عشر، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه المصارف. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء المصارف كشركات مساهمة، ويعود الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى مصارف كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه المصارف التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في أماكن عديدة متفرقة.

2-2- تعريف المصارف التجارية:

يعود أصل كلمة مصرف إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO' التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعبّر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود (القزويني، 1992، ص4).

فالمصرف هو مؤسسة مالية تنصبّ عملياتها الرئيسة على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالمصارف التجارية فهي تفيد بأن المصرف التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي وتتلقى الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر المصرف التجاري وسيطاً ينصبّ عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود (Siruguet J. L., 1998, p24).

يعرّف المصرف التجاري أيضاً بأنه: المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيّرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحوّل وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالاً خاصة يشكل جزء منها

المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائماً مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائماً بالإقراض (Bouyacoub F., 1996, p 14).

كما ويمكن تعريف المصارف التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها لعملائها، على أنها: "وسطاء ماليون يقدمون الخدمات المالية لوحدات الفائض والعجز.

(George H. 1994. P. 6). والمصارف التجارية أو كما تسمى مصارف الودائع تقوم بمهمة أساسية تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى تتمثل هذه المهمة في قبولها للودائع الجارية، أي الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين في أي وقت يشاؤون بعد وقت إيداعها (الشمري، 1995، ص12).

2-3- أهمية المصارف التجارية:

عرف التاريخ الاقتصادي المؤسسات المالية والمصرفية بعدما تمّ اكتشاف النقود وانتشر استخدامها، ولقد تطور دور المصارف التجارية بتطور النشاط الاقتصادي، وزيادة مستوى وعي الجمهور لأهمية المنافع الناشئة عن وجودها، فالمصارف التجارية تعتبر المرفق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري، فهي ملجأ لأموال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية، وملجأ المستثمرين والمنتجين الذين يحتاجون لتلك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية.

وتلعب المصارف أيضاً دوراً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، وتأتي أهمية دراسة دور المصارف في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية (السمهوري، 1999، ص110).

وتمثل المصارف التجارية الركيزة الأساسية لتنفيذ السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال مصارفها المركزية، حيث تستخدم المصارف المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة، ومعدّل الخصم ونسب الاحتياطات الإلزامية، والنسب المالية الرقابية لمواجهة آثار الحالات الاقتصادية المتنوعة (حالات كساد أو رواج أو تضخم).

كما أن وجود المصارف التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدم من أهمية إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب والمتعاملين معها من جانب آخر، حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين، وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها، وفي المؤسسات التي تستفيد من خدماتها وكذلك تقوم من خلال زيادة إنتاجيتها وربحيتها إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة وزيادة القيمة السوقية لأسهم ملاكها.

2-4- وظائف المصارف التجارية:

من الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل المصرفي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها المصارف.

2-4-1- الوظائف التقليدية للمصارف التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقوم بها المصارف التجارية بما يلي (الطاهر، 2001، ص13؛ العصار، 2000، ص70؛ قريصة، 1983، ص131):

أ- **قبول الودائع:** تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى المصارف التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد المصارف وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة المصرفية كمنح القروض وخلق النقود. توجد أشكال من الودائع المصرفية المعروفة في المصارف التجارية بوجه عام تتمثل في:

1- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاماً حالياً من المصرف، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

2- **ودائع الأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى المصرف لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل المصرف، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها دون التضحية بفوائدها.

3- **ودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والمصرف عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها كلها أو جزء منها إلا بعد إخطار المصرف بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

4- **ودائع التوفير:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

ب- **تقديم القروض:** يعمل المصرف على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

1- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

2- **قروض شخصية:** حيث يكون الضمان شخصياً ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2-4-2- الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:

لقد تغيرت نظرة المصارف إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعاً من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف (الشناوي، 2000، ص218؛ عبد الله، 2001، ص39؛ رمضان، 1997، ص24؛ Sethi, T. T, 1996, p. 254)

1- تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب المصارف التجارية دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

2- تحصيل الشيكات: تعمل المصارف على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى المصارف التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

3- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم المصرف التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة السيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للمصارف التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه المصارف التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4- إدارة محافظ الاستثمار: تعمل المصارف التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... الخ.

5- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام المصارف باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

6- التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلاً أم آجلاً وذلك بالأسعار المحددة من قبل المصرف المركزي أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم المصارف بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ.

7- إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعاً من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقاً.

8- القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ المصرف إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر اقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزاً في شرائها أملاً في حصوله على ربح معقول.

تراعي المصارف التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط المصرفي.

2-5- أسس العمل في المصارف التجارية:

يقوم العمل المصرفي على ثلاثة أسس هامة تميز المصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسب أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسة التي تمارسها المصارف التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأسس في الربحية، السيولة، الأمان (شيحة، 1998، ص139).

1- الربحية: يسعى المصرف كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للمصرف، وتتحقق إيرادات المصرف نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول المصرف، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز المصرف عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الربحية لا بد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2- السيولة: وهي تمثل مقدرة المصرف على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أن يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أية لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سيؤدي إلى

الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على المصرف أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

3- الأمان: يعني الضمان قدرة المصرف على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام المصرف باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على المصرف أن يتحملها بنفسه بدلاً من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال المصرف بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقترضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام المصرف على منح القروض لمتعامل ما على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى المصرف من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات، هذا ما يعني أن المصرف التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال.

ويرى الباحث أنّ اهتمام المصرف بهذه الأسس هو من سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق استمراريته، لكن على المصرف أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزء غير متجزئ منها.

2-6- التوفيق بين أسس تشغيل موارد المصارف التجارية:

تختلف المصارف عن الوحدات الاقتصادية في أن مواردها الرئيسة التي تشغلها تستمد من ودائع العملاء وأنها تحت الطلب ومعرضة للسحب في أي وقت (بافتراض أنها ودائع جارية)، وإذا لم يستطيع المصرف مقابلة عملية السحب في أي وقت فإنه يقع في مأزق حاد، وعلى ذلك فإنّ المصرف يتعين عليه الاحتفاظ بالسيولة المناسبة، وهنا يظهر التناقض بين تحقيق السيولة وبين تعظيم الإيراد، فالأصول الكاملة السيولة وهي الأرصدة النقدية لا تدر عائداً ما، وعلى العكس فإن الأصول ذات العائد كالقروض والاستثمارات ذات صعوبة نسبية في تحويلها لحالة السيولة الكاملة كذلك فإن الميل التصاعدي لأسعار الفائدة المدينة والدائنة يجعل المصرف ميالاً إلى توظيف أكبر قدر من موارده، لارتفاع تكلفة الموارد المحتفظ بها في شكل كامل السيولة، بالإضافة إلى الارتفاع المضطرد في باقي بنود أداء الخدمات المصرفية والعمل المصرفي

كالمرتبات ونفقات التشغيل المختلفة، وطبيعي أنه كلما شكلت الودائع لأجل نسبة كبيرة من موارد المصرف، كلما زادت أعباءه لارتفاع قيمة الفوائد المدفوعة.

من ناحية أخرى تختلف المصارف من حيث سيولة أصولها، ومن حيث محددات هذه السيولة، غير أن المصارف التجارية تتفق في أنه خارج النسبة القانونية للسيولة، يجب تكوين سيولة إضافية لمقابلة الآتي:

1- السحب المفاجئ من الودائع.

2- الزيادة في الإقراض التي تزيد عن الزيادة المحققة في الموارد.

إن زيادة السيولة بمقاييسها المختلفة يؤدي في الغالب إلى تقليل الربحية ويعكس عدم كفاءة المصرف في إيجاد القنوات الاستثمارية لتوظيف ما تجمع لديه من أموال، أما نقصان السيولة عن طريق زيادة الاستخدام في العمليات الاستثمارية والتمويلية لتحقيق أرباح مرتفعة، فإنه يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر التي يتحملها المصرف، وبالتالي إمكانية الوقوع في خسائر جسيمة أو عدم القدرة على استعادة أمواله المستثمرة في الوقت المناسب أو عند الحاجة إليها، مما يعرض سلامة مركزه المالي إلى المخاطر ويضعف ثقة المودعين فيه، ومن جهة أخرى فإن المبالغة في السعي نحو الضمان بمختلف مقاييسه قد يفوت عليه فرصاً استثمارية مربحة، الأمر الذي يقلل من ربحيته، كما أن الاستخدام غير المنضبط للأموال المتوفرة لديه في عمليات التمويل والاستثمار سعياً وراء الأرباح، يعرض سلامة مركزه المالي لمخاطر كثيرة غير متوقعة كمخاطر إعسار المتعاملين، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو حتى الوقوع في خسائر جسيمة. من هنا تبدو صعوبة المحافظة على المعايير الاستثمارية في حالة توازن، ومن هنا أيضاً يبدو أثرها الكبير على السياسة الاستثمارية لأي مصرف يقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، مما يدعو إدارة المصرف إلى إتباع مبادئ نظرية إدارة المحفظة الاستثمارية.

تقوم نظرية إدارة المحفظة الاستثمارية أو السياسية الائتمانية لأي مصرف على عملية اختيار أفضل المحافظ الاستثمارية التي تعطي أكبر عائد ممكن عند نفس الدرجة من المخاطر، أو التي تعطي عائداً محدداً بأقل الدرجات الممكنة من المخاطر. ويقصد "بالمحفظة الاستثمارية" مجموعة الأصول والالتزامات المرتبطة بها حتى يمكن تحقيق العائد المالي المناسب، وتلخص الميزانية العمومية للمصرف مكونات محفظته الاستثمارية الإجمالية في وقت محدد من الزمن، ونتيجة لإدارة المحفظة الاستثمارية يتحصل المصرف على مجموعة من الإيرادات، وفي نفس الوقت يتحمل مجموعة من النفقات والمصروفات وتظهر مدى كفاءته في مجال إدارة المحفظة الاستثمارية في قدرته على زيادة إيراداته وتقليل المصاريف التي يتحملها (أبو زعيتر، 2004، ص40)

مما سبق يرى الباحث أنّ إدارة المحفظة الاستثمارية لأي مصرف تتطلب المحافظة على أسس ومعايير معينة يجب الالتزام بها ضماناً للنجاح في أداء العمليات المصرفية المختلفة، وحفاظاً على سلامة المركز المالي للمصرف، ويأتي العمل بهذه الأسس ضرورة حتمية في أي مرحلة من مراحل عمل المصرف سواء في مرحلة البداية والانطلاق، أم مرحلة النضج والتطور، وتتمثل هذه الأسس في المحافظة على التوازن بين كل من السيولة والأمان والربحية.

2-7- إدارة الأصول والخصوم في المصارف التجارية:

إن نجاح المصارف التجارية في تحقيقها لأهدافها إنما يتوقف على مدى قدرة إدارتها على إدارة أصول هذه المصارف واستخداماتها وكذلك مدى قدرتها على تنمية الموارد المالية لهذه المصارف سواء كانت موارد ذاتية أو خارجية وتوجيه هذه الموارد نحو استثمارات تمكنها من تعزيز ربحيتها وتعظيمها.

يعرف الهيكل المالي بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشكل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونا الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، كما يعرف بأنه كيفية تمويل إجمالي أصول استثمارات الشركة، ويتمثل ذلك بالجانب الأيسر للميزانية، أي جانب الخصوم وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل الذي تستخدمه الشركة، وهنا يجب التفريق بينه وبين هيكل رأس المال الذي يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة، كالديون طويلة الأجل، والأسهم العادية والأرباح المحتجزة (شلاش، 2008، ص58).

إن اصطلاح الهيكل المالي يشمل كل من هيكل التمويل (الخصوم) وهيكل الأصول ومدى التوافق بينهما فيما يتعلق بآجال الاستحقاق وطول الفترة الزمنية للاستثمار والذي يعبر عنه في صورة اصطلاح آخر وهو منهج التغطية (Hedging approach) والذي يعني تمويل كل أصل عن طريق مصدر تمويلي بنفس مستوى الاستحقاق تقريباً (شاكر، 1998، ص159). كما أن سلامة الهيكل المالي للمصارف التجارية في ضوء تطبيقها لمنهج التغطية في التمويل الذي يتمثل في تمويل الاستخدامات الدائمة من مصادر التمويل الدائمة وتمويل الاستخدامات المؤقتة من مصادر التمويل المؤقتة – بشكل سليم سيزيد من قدرة المنشأة على أحداث توازن أمثل بين كل من السيولة والربحية وذلك في اتجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم قيمة المصرف. (شاكر، 1998، ص111).

وتحقيق المصارف التجارية للتوازن في هيكلها المالي بشقيه (هيكل الخصوم – التمويل) والتي تمثل الودائع أهم عناصره، و(هيكل الأصول – استخدام الأموال) والذي تمثل منح الائتمان أهم عناصره، يعتبر من المهام الأساسية لها، فرغم تعدد مصادر التمويل في المصارف التجارية إلا

أن مهمة قبول الودائع ذات أهمية نسبية عالية في هيكلها التمويلي لأن الودائع تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لها وذلك بخلاف المصارف المتخصصة والتي تعتمد على رأس مالها في تمويل عملياتها، فنشأة المصارف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمهمة قبول الودائع، وذلك لأن المصرف هو مركز تجميع الأموال بهدف إعادة توظيفها واستخدامها في تحقيق أهداف المصرف التجاري.

ومهمة قبول الودائع هي محل تنافس شديد بين المصارف التجارية، حيث يسعى كل مصرف تجاري إلى زيادة حجم الودائع لديه (الحصة السوقية من الودائع) لأن ذلك يساهم في زيادة حجم الأموال المتاحة لديه للاستثمار وبالتالي زيادة ربحية هذه المصارف.

هذا وتشكل سياسة توظيف الأموال الشق الثاني والأكثر أهمية للمصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، وتقوم المصارف التجارية بهذه المهمة وفق مراعاة السمات الثلاثة الربحية والسيولة والآمان، والتي تميزها عن غيرها من منشآت الوساطة المالية، حيث أن هذه السمات تعكس جوهر العمل المصرفي التجاري في الحياة الاقتصادية، وتعتبر سياسة الإقراض ومنح الائتمان الشق الأكثر أهمية في سياسة توظيف الأموال حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استثمارات المصرف التجاري، والتي تضمن الجزء الأكبر من ربحيته، بالإضافة إلى أنها تعد القيد الأكثر تأثيراً على السيولة والضمان (الراشدان، 2002، ص14).

2-7-1- هيكل الخصوم في المصارف التجارية:

يرتبط نجاح إدارة أي مصرف بمدى قدرتها على توفير الهيكل المالي القوي للمصرف التجاري، والذي يتمثل في هيكل الخصوم (مصادر التمويل للمصرف)، وهيكل الأصول (استخدامات الأموال للمصرف)، وهذا الهيكل يكون قادراً على استيعاب التغيرات التي تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية وما يترتب عليها من خسائر، إن لم تستطع أصوله الايفاء بهذه الالتزامات.

لقد أدى النمو المالي الهائل خلال العقدين الماضيين إلى مواصلة تركيز إدارة الأصول والخصوم في العديد من المصارف التجارية على جانب الأصول في الميزانية العمومية عند استخدام أساليب إدارة أصولها وخصومها، مع أن إدارة الميزانية العمومية هي على وجه التحديد إدارة جانبين هما: الأصول والخصوم، وتوجيه العناية والاهتمام المناسبين لكل منهما، وليس من الصعوبة بمكان فهم أسباب توجيه كل الاهتمام إلى جانب الأصول في الميزانية لأن المؤسسات المالية بصورة عامة هي أكثر قدرة على التحكم في الأصول، مثل بيعها بشكل أسهل قياساً بالتحكم في قاعدة الخصوم، كما تخضع المعلومات عن الأصول، والرقابة عليها لتأثير المؤسسة وقراراتها، بينما يتأثر جانب الخصوم بشكل كبير بأحوال السوق، ولكن هذا الأمر يؤدي إلى حدوث اختلال وعدم توازن في إدارة الأصول والخصوم، لذلك يجب أن يتم التركيز على كل من جانبي الميزانية العمومية (Shane Raven Hill, 1997, p. 12).

ولقد طرأت العديد من التغيرات في استراتيجية إدارة الخصوم، والسبب في ذلك يعود من جهة إلى التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة، ومن جهة أخرى إلى ازدياد اهتمام المصارف في البحث عن مصادر جديدة للتمويل(Rose, Peter, 1996., p. 219). وتتضمن إدارة خصوم المصرف مجمل الأنشطة التي تتعلق بالحصول على الأموال من المودعين والمقرضين الآخرين، وتحديد المزيج الملائم لهذه الأموال بمعنى آخر تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار كل من جانبي الربحية والأمان (Reed, Edward W., 1989, p. 140) . ومن المعروف أن إدارة الخصوم تسعى إلى تحقيق زيادة في موارد المصارف المالية تمكن من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الإقراض (هنيدي، 1996، ص112).

ويرى أحد الباحثين بعدم وجود هيكل تمويلي مثالي يمكن أن يتبع في كل مشروع وفي كل الظروف لأن المشكلة هي مشكلة إدارية يتوقف حلها على عوامل عدة منها أهداف الهيكل التمويلي وظروف سوق الاستثمار ومقدار الأموال اللازمة ومدى توقع الأرباح واستقرارها (نمر، 2001، ص137).

2-7-1-1- مصادر التمويل في المصارف التجارية:

تقسم مصادر التمويل في المصارف التجارية إلى مجموعتين رئيستين هما المصادر الداخلية (الذاتية – الخاصة) والمصادر الخارجية، وتقوم تلك المصارف بجهود لتنمية مصادر أموالها بنوعيها، وذلك من أجل تمويل استثماراتها.

أ- **المصادر الداخلية (الذاتية) للمصرف:** أموال المصرف الخاصة تساوي الفرق بين أصول المصرف وخصومه وتسمى بالقيمة الصافية للمصرف، وتلعب هذه القيمة دور العازل الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف ويشترط القانون في بعض البلدان ألا تقل قيمة المصرف الصافية (محسوبة على أساس القيمة السوقية لأصوله مطروحاً منها خصومه) عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة فإذا قلت هذه القيمة أصبح المصرف غير ملئ، مما يدعو السلطات إلى التدخل والطلب إلى المساهمين رفع قيمة المصرف الصافية إلى المستوى المطلوب (رمضان ومحفوظ، 1995، ص51).

وتتدرج المصادر الذاتية للتمويل في المصارف التجارية أسفل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، وهي تمثل مصادر الأموال المملوكة لأصحاب المصرف (المساهمين) وتتضمن العناصر التالية (رجب، 1999، ص87؛ هاشم، دون تاريخ، ص64):

1- رأس المال: وهي الأموال التي يدفعها المساهمون والتي يبدأون أعمالهم منها، وتشكل النواة الأولى لموارد المصرف ونميز هنا بين أشكال عدة من رأس المال:

– رأس المال المصرح به: وهو المقدار الذي سمحت به سلطات الاختصاص بموجب قانون أو نظام إنشاء المصرف، وعادةً فإن المصرف لا يستطيع تجميع رأس المال المكتتب به دفعة واحدة، لأنه يراعي فيه ملاءمته للمستقبل طيلة فترة حياة المصرف، لذا فإنه يكون غالباً كبيراً.

– رأس المال المدفوع: يمثل هذا البند جزء من رأس المال المصرح به وهو عبارة عن الأسهم التي قام المساهمون بشرائها بالفعل ودفع ثمنها فور شرائها.

يمثل رأس المال في المصارف التجارية أحد مصادر التمويل إلا أن أهميته تبقى محدودة، لأن نسبته إلى إجمالي الأصول لا تكاد تتجاوز (7%)، وتتركز وظيفته بما يلي (لايقة، 2007، ص29):

– يشكل إحدى الوسائل اللازمة لتمويل وتوفير متطلبات السيولة، وميزة هذا المصدر أنه وسيلة مفتوحة أمام الزيادة الإدارية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

– يشكل منطلق بداية حياة المصرف، إذ يشترط بموجب القوانين أن لا يقل رأس المال عن حد أدنى كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي، وبالتالي المصرف كمنشأة يتوجب عليه أن يعتمد على أمواله الخاصة في المراحل الأولى لعمله.

– يمثل عنصر حماية لأموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة الأصول المتمثلة بالاستثمارات أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

– يمثل عنصر ضمان لكل من يمنح المصرف ائتماناً.

– يمثل العنصر الأساسي لتمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف، فهذه الأصول لا تمول عن طريق الودائع وإنما عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها أصول لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أداؤه إلا عند تصفية المصرف.

2– الاحتياطيات والأرباح المحتجزة: الاحتياطات عبارة عن أموال يقتطعها المصرف من أرباحه ويرى تجنيبها لاستخدامها في الحالات القهرية أو الاضطرارية أو التوسعية وهي تنقسم بدورها إلى (صادق، 2001، ص211):

– احتياطات إلزامية أو قانونية: وهي احتياطات ملزمة بموجب القانون، حيث يتم استقطاع جزء من الأرباح السنوية، والاحتفاظ بها إلى حين أن تبلغ هذه الاحتياطات رقماً معادلاً لرأس المال المدفوع أو إلى القدر الذي تحدده السلطة المختصة.

– احتياطات اختيارية إضافية: وهي احتياطات بخلاف ما سبق المصرف أن عليه الاحتفاظ بها بنسبة معينة من الربح لغرض تقوية مركزه المالي وقد تتجاوز قيمة هذه الاحتياطات قيمة رأس المال المدفوع وذلك وفقاً لما يراه المصرف.

– احتياطات عامة: وتمثل أرصدة يكونها المصرف من تلقاء نفسه دون التزام قانوني بهدف تقوية مركزه المالي.

أما الأرباح المحتجزة فهي: عبارة عن الزيادة التي طرأت على حقوق المساهمين نتيجة للأرباح التي تحققت، ولم يتم توزيعها على المساهمين، وتندرج تحت مسمى الأرباح غير الموزعة أو الأرباح المحتجزة أو الأرباح المدورة من صافي الدخل (العازمي، 2012، ص14).

ب– المصادر الخارجية: وهي المصادر من غير أموال المصرف الخاصة، وتتكون المصادر الخارجية بشكل عام من المصادر التالية:

أ– الودائع: تعتبر الودائع بشكل عام المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، حيث نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية، وعليها تقوم فكرة الرفع المالي في المصارف التجارية بدرجة رئيسية وكبيرة. ويستند نظام الودائع بصفة أساسية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة رقابية تجنب المودعين مخاطر ضياع أموالهم أو تعرضها للسرقة أو الحريق، وتضمن لهم الحصول على أموالهم أو جزء منها عند الطلب أو عند الاستحقاق.

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية المصرف والتي تميزه بشكل واضح عن الأنواع الأخرى لمنشآت الأعمال، إذ أن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول على حسابات التوفير والحسابات الجارية من منظمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهم لمدى رضا العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف واستثماراته التي يهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية.

وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية، إذ أن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبياً والتي تشمل الودائع يعظم هوامش الربح من أجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للأموال المقترضة والمتداولة في السوق النقدي، في شكل قروض واستثمارات، حيث أن عدم اشتراك المصارف في الإقراض والاستثمار سيكون لديهم ودائع مساوية فقط لكمية النقد التي أودعت لديهم من قبل المودعين، وفي هذه الحالة سيتثمل الدخل فقط في عمولاته من الخدمات المختلفة التي يقدمها، وبهذا المفهوم فإن المصارف هي مؤسسات تسعى إلى الربحية وتحاول إقراض واستثمار كل ما أمكن من الموارد التي يستلمونها من حاملي الأسهم والمودعين من أجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف Reed, ward .(W., 1999, P140)

2-7-1-2- العوامل المحددة لهيكل الخصوم في المصارف التجارية:

تعمد المصارف التجارية – عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة والتي تتأثر بمجموعة من العوامل هي (أبو سمرة، 2007، ص36):

1- الربحية: إن زيادة اعتماد المصرف على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمارية مربحة.

2- المخاطر: إن هدف تعظيم ثروة الملاك تتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع والخطر فعندما يفكر المصرف بزيادة موارده المالية، عليه أن يأخذ جانب المخاطر بالاعتبار، إذ أن لجوء المصرف التجاري إلى زيادة الموارد المالية بالاعتماد على مصادر الأموال الخاصة (الذاتية) يؤدي إلى زيادة ملاءة رأس المال ولكن اعتماد المصرف على أموال الغير من أجل تنمية موارده المالية يقلل من هذه الملاءة، وبالتالي تزداد مخاطر رأس المال.

3- تكلفة الأموال: حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة فتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، أي تتمثل في العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للمصرف يفوق تكلفة الودائع أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض، فمن المتوقع أن تفوق تكلفة الودائع، لأن المقترضين عادةً ما يتعرضون لمخاطر أكبر، فإذا ما أفلس المصرف فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين.

4- الطاقة الاستثمارية: والمقصود هنا حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادةً ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بحد أدنى من الودائع لدى المصرف المركزي كاحتياطي نقدي قانوني، ومن المعروف في العادة أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع التوفير ولآجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير ولأجل أكبر من تلك التي توفرها الودائع جارية.

5- أجل الاستحقاق: بشكل عام تفضل المصارف الودائع ذات الأجل الطويل وذلك لأنها تمكن المصرف من توظيف هذه الودائع في استثمارات مربحة دون أن تتعرض لاحتمالية السحب المفاجئ لهذه الودائع، ومن هنا نلاحظ أنه كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد المصرف، كلما حثت هذه الحالة على زيادة توظيف واستثمار أعلى نسبة ممكنة من موارده، لأن هذه الودائع تتمتع بقدر كبير من الاستقرار وتوفير مرونة تمويلية لا توفرها الودائع

الجارية التي لا يمكن توظيفها في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل بسبب عدم استقرار هذا النوع من الودائع نتيجة لاستحقاقاتها عند الطلب.

6- سمعة المصرف: والتي تشير إلى مراعاة عدم تعريض سمعة المركز المالي للمصرف التجاري للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء المصرف إلى الاقتراض من المصرف المركزي يعتبر مؤشراً على ضعف سيولة المصرف، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة إما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته الاستثمارية في السوق المالي.

7- تقييم أداء المصارف التجارية في تنمية مواردها المالية:

يتم تقييم أداء المصارف التجارية في تنمية مواردها المالية من خلال (اللوزي، 1997، ص195):

- قياس مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال فترة التقييم.
- قياس مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع، حيث تشكل هذه الودائع أهم موارد المصرف التجاري.
- قياس مدى مساهمة المصرف التجاري في تجميع مدخرات الأفراد عن طريق مقارنة الحركة في قيمة مدخرات قطاع الأفراد، وعلى مستوى كل نوع من أنواع هذه المدخرات (ودائع ثابتة للأفراد، ودائع توفير، شهادات الاستثمار الخاصة بالأفراد).
- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع الاحتفاظ بالمدخرين الحاليين.
- العمل على اجتذاب كبار العملاء، فمن الشائع في دنيا الأعمال أن (20%) من العملاء يأتون بـ (80 %) من أعمال المنشأة. وقد دلت إحدى الدراسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن (10 %) من عملاء المصارف يستحوذون على (90 %) من مجمل مواردها المالية، وبالتالي يتوجب على إدارة المصرف التجاري إيلاء عناية أكبر واهتمام أعمق بكبار العملاء لأنهم مصدر أرباحه، ومثل هذا الاهتمام الخاص لا يعمم على جميع العملاء. ولكن تركز الودائع قد يؤثر بشكل سلبي على المصرف، حيث يؤدي هذا التركيز إلى عدم استقرار الودائع.

2-7-2- هيكل الأصول في المصارف التجارية:

يمثل هيكل الأصول الشق الثاني من الهيكل المالي للمصارف التجارية، ويشير مصطلح إدارة الأصول إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف على بنود

الاستخدام المختلفة والتي غالباً ما تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية لها والتي يتم تصنيفها عادةً وفقاً لدرجة سيولتها فالأصول تتراوح بين أصول كاملة السيولة مثل النقدية وأصول غير سائلة كالأصول الثابتة ويمكن ترتيبها وفق درجة سيولتها كما يلي (أبو زعيتر، 2004، ص33):

1- الأصول ذات السيولة الكاملة: وتتضمن العملات النقدية المحلية أو الأجنبية سواء في الخزينة، أو لدى المصارف الأخرى أو لدى المصرف المركزي كالآتي:

أ- **النقدية في الخزينة:** وهي تشمل كافة العملات التي يمتلكها المصرف سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية وعادةً ما يحتفظ المصرف التجاري بقدر من هذه الأموال في الخزينة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب، واستجابة من جانب آخر لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية وبما يتناسب مع حجم ودوافعهم من العملات المختلفة الوطنية الأجنبية.

ب- **النقدية لدى المصرف المركزي:** تحدد القوانين النقدية والمصرفية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء التي يتم إيداعها لدى المصارف وتحتفظ المصارف المركزية بهذه الأموال لديها ولا تتقاضى المصارف التجارية في العادة أية عوائد عليها، إلا أن المصارف تستطيع استخدام هذه الاحتياطيات كملاذ أخير في حالة الحاجة إليها.

ج- **النقدية لدى المصارف الأخرى:** وهي ودائع تقوم المصارف بإيداعها لدى مصارف أخرى كتوظيفات للأموال الفائضة لديها وتتقاضى عليها عوائد ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

2- الأصول ذات السيولة العالية: ويغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية، فرغم أن المصرف يقوم بتوظيفها، إلا أن توظيفها قصيرة الأمد في العادة، وذلك على النحو التالي:

أ- **القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب:** وهي القروض التي يمنحها المصرف لبيوت الخصم المتخصصة في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلى سيولة عالية في معاملاتها، ولكن لعدة أيام أو أسابيع، ويتيح هذا التعامل للمصرف استرداد أمواله عند الضرورة، ومن ثم فإنها تمثل أصلاً عالي السيولة.

ب- **السندات قصيرة الأجل:** وهي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته على أشهر قليلة مثل: "أذونات الخزانة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح آجالها بين أسبوع وثلاثة أشهر، ويستطيع المصرف التجاري بيعها إلى المصرف المركزي قبل موعد استحقاقها متى شاء، ولذلك فهي أصل عالي السيولة.

كما أنها تشمل أيضاً السندات قصيرة الأجل التي يتم تداولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، والتي تصدرها شركات المساهمة العملاقة وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية وآجال استحقاقها قليلة ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي، وهي أصول عالية السيولة أيضاً.

ج- السلفيات: وهي ائتمان قصير الأجل موجه نحو الأنشطة سريعة الدوران سواء كانت للمؤسسات الفردية أو الشركات المساهمة، ونظراً لقصر فترتها الزمنية فإن المصرف يوزعها على فترات متقاربة من عملائه المختلفين وبذلك تعد أصلاً على السيولة.

د- خصم الكمبيالات: يلجأ كثير من الأفراد إلى المصرف التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها، مقابل خصم جزء منها كعائد للمصرف، مما يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضاً قصير الأجل للعملاء، كما أن المصرف التجاري يمكنه إعادة خصمها لدى مصرف تجاري آخر عند الضرورة.

هـ- الاعتمادات المستندية: هي نوع من الائتمانات قصيرة الأجل الذي يخدم حركة التجارة الخارجية، ذلك أن المصرف يقوم بدور الوسيط بين المستوردين في الداخل والمصدرين في الخارج نظراً لأن كل منهما يقيم في بلد مختلف عن الآخر، فالمصدر يقوم بإرسال (تصدير) بضائعه معتمداً على المصرف الوسيط كضامن لثمنها وذلك لأن المصرف ملتزم بدفع مبالغ معينة لصالح المصدر عندما يتسلم الأوراق الدالة على تصدير البضاعة، وذلك بناءً على طلب المستورد وفقاً لشروط معينة.

3- الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة: وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية، ومن ثم فإن المصرف يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقتها، فيتمكن المقترض من الاستفادة منها على نحو أفضل مع الاستعداد لدفع عائد أكبر، وقد يكون هذا التوظيف في مجال نشاط استثماري تنموي يقوم به المصرف، سواء قام به على انفراد أو بمشاركة الغير.

<u>ومن أمثلة هذه الأصول:</u>

أ- القروض والجاري المدين متوسطة وطويلة الأجل: التي تمنح للمقترضين سواء كانت ممنوحة للأفراد أو للشركات أو للمؤسسات، وهي أصول قليلة السيولة فلا يمكن للمصرف التجاري أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها.

ب- الأوراق المالية (غير المتداولة): وتلجأ المصارف أحياناً للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل، فالمصارف التجارية تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملك أسهم شركات تجارية بغرض الاستثمار طويل الأجل أي بغرض الاستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات على مدار سنوات مالية متعددة، أو قد تلجأ إلى الاستثمار في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة

خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالباً ما تكون ذات سيولة منخفضة، وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقدية لعدم وجود أسواق تداول لها.

ج- الاستثمارات في الأصول الثابتة من عقارات وأراضي: وهذه الاستثمارات تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- أصول ثابتة بغرض الاستخدام: وهي أصول يتملكها المصرف بغية استخدامها في ممارسة أعماله المصرفية مثل (مبنى المصرف والأثاث والأجهزة والخزائن... الخ) وهي أصول عديمة السيولة (جامدة) يصعب على المصرف تحويلها إلى نقدية.

ب- أصول ثابتة بغرض الاستثمار: قد تلجأ المصارف إلى تملك أصول ثابتة من أراضي ومباني وعقارات بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.

ج- أصول ثابتة آلت إليه نتيجة تعثر بعض المقترضين: وهي الأصول التي تمثل الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة آلت للمصرف نتيجة تعثر بعض المقترضين، فتقوم المصارف بامتلاكها بغية بيعها وتحقيق أرباح مناسبة لها خاصة أنه يتملكها بأثمان رخيصة.

مما سبق يرى الباحث أنّ إدارة الأصول والخصوم تساهم في تحقيق الأرباح لدى المصارف التجارية، حيث أن ربحية المصرف التجاري تنبع من ثلاثة مصادر هي:

- الأصول: حيث تنشأ الأصول من خلال تقديم قروض أو استثمارات بمعدل فائدة أعلى من كلفة الأموال.

- الخصوم: حيث تنشأ الأرباح من خلال حصول المصرف على تكلفة أدنى من كلفة الأموال.

- إدارة الأصول والخصوم: حيث يجني المصرف أرباحاً من خلال تحويل مخاطر السوق، ويتم ذلك من خلال الإقراض لمدة ثلاثة أشهر، والإقراض لمدة ستة أشهر، وذلك من خلال استخدامه لخاصية التنويع.

أيضاً يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليه المصارف التجارية، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وكذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمون لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها.

إلا أن المصارف التجارية تواجه العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على الربحية، كما تتعرض إلى العديد من المخاطر نتيجة التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة التي تمارسها لتعظيم الربحية، لذلك سيتناول الباحث في الفصل التالي مفهوم الربحية في المصارف التجارية والمخاطر التي تتعرض لها والعوامل أو المتغيرات المؤثرة على ربحيتها.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية

- مقدمة

3-1- السيولة في المصارف التجارية

3-1-1- مفهوم وأهمية السيولة في المصارف التجارية

3-1-2- مكونات السيولة المصرفية

3-1-3- تقييم كفاية السيولة المصرفية

3-2- الربحية في المصارف التجارية

3-2-1- وسائل تعظيم الربحية لدى المصارف التجارية

3-2-2- مؤشرات قياس الربحية لدى المصارف التجارية

3-4- المخاطر التي تتعرض المصارف التجارية

3-4-1- أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية

3-1-4-1- المخاطر المالية

3-1-4-2- مخاطر العمليات (التشغيل)

3-5- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

3-6- العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

3-6-1- العوامل الخارجية

3-6-2- العوامل الداخلية

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية

- مقدمة:

يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما يفضي إلى تصفيتها.

غير أن تعظيم الأرباح في المصارف التجارية تقيده اعتبارات عديدة، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين، وتجنب العديد من المخاطر، تحد من قدرة المصرف التجاري على تعظيم الأرباح (محيسن، 1994، ص21). ومن جهة أخرى ولكي يحقق المصرف الأرباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن، ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة، ومخاطر متدنية نسبياً، وذلك لتعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن، وعلى النحو الذي سيؤدي إلى زيادة القيمة العادلة لأسهم المصرف نفسه.

وتعد الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف، لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها، وفاعليتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة المصرف التجاري (سويلم، 1998، ص276).

إن العلاقة التي تربط الأرباح من جهة، والأصول أو حقوق المساهمين من جهة أخرى هي علاقة مباشرة، إذ أن الهدف الأساسي من تكوين الرساميل وامتلاك الأصول هو تحقيق حجم مناسب من الأعمال يعود في النهاية بأرباح مرضية، إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة، أو مع معدل القطاع، أو مع المعدلات الرائجة في الأسواق المالية (حمودة، 1993، ص157).

ومن جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تساهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب بل تعد مؤشراً هاماً لكل من المودعين والدائنين والمساهمين الحاليين والمرتقبين في المصرف، فهي محفز لرجال الأعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها (سويلم، 1998، ص90).

تتأثر الربحية في المصارف التجارية بالعديد من العوامل، سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف، أو بأوضاعه المالية كحجم الأصول وحقوق الملكية ومعدلات السيولة والملاءة وانتشار المصرف وعدد فروعه وتقنية أداءه للخدمات المصرفية، وأسعار الفوائد المدينة. وسوف نستعرض في هذا الفصل مواضيع الربحية والسيولة في المصارف التجارية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وبالتالي العوامل التي تؤثر على ربحيتها، لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الكفيلة بتحسين الربحية، وتفعيل النشاط المصرفي والمحافظة على السيولة والتدفقات النقدية.

3-1- السيولة في المصارف التجارية:

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما يدل على حالة استخدام غير سليم للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (المصرف المركزي) والمودعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

3-1-1- مفهوم وأهمية السيولة في المصارف التجارية:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسين، 2000، ص93). وتعرف بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (أبو حمد، 2002، ص185).

إن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول** هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني** هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية

شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مؤثراً عليه وعلى الاقتصاد القومي ككل.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي. وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية خصوم من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية وودائع التوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة عن الاستجابة لطلبات عملائه، كما يجب أن لا يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن. والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: **الأول** أنّ نسبة خصومها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، **والثاني** أنّ قسماً كبيراً من خصومها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

3-1-2- مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أ- **الاحتياطيات الأولية:** هي تلك الأصول النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً (السبتي، 2004، ص16)، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة (الشماع، 1995، ص272).

2- الودائـع النقديـة لـدى المصـرف المركـزي: تـنص التشـريعات الحديثـة علـى إلـزام المصـرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والمصرف المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ المصرف المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه (العصار، 1991، ص64).

3- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4- الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن (Hempel George H, 1994, p51).

5- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

1- الاحتياطيات القانونية: تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها المصرف المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى المصرف المركزي (الحسين، 2000، ص95). والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة. وللاحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنّها تُعد عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض (جميل، 2003، ص3).

كما وتعاني الاحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الاحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إن وجود جزء من الاحتياطيات القانونية على شكل أذون الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: **الأول** مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية. **والثاني** تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، ولفترات طويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها (الشماع، 1995، ص363).

2- الاحتياطيات العامة: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية (أبو حمد، 2002، ص195).

ب- الاحتياطيات الثانوية: الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن أصول سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزأين، **الأول** محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل أذون الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما **الجزء الثاني** من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

3-1-3- تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سيؤثر ذلك سلبياً في ربحية المصرف. ومن

جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدمة له.

ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي (أرشيد، 1999، ص273؛ يونس، 1995، ص169؛ رمضان، 2000، ص273):

1- نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى المصرف المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع الخصوم، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى المصرف المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد المصرف المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ المصرف المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

3- نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

يلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

3-2- الربحية في المصارف التجارية:

يسعى أي مصرف بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وذلك ما يسمى "تعظيم الربح"، بحيث يحقق الربح وظيفته المالية، في حين يرى

البعض أن المصارف مؤسسات أوجدتها الدولة لخدمة الاقتصاد القومي بالدرجة الأولى، وبذلك يكون للربح وظيفته الاقتصادية، وهي التي لا يمكن إغفالها للأسباب الآتية (المشهراوي، 2007، ص65):

1- الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر عمله.

2- الربح وسيلة لتنمية المصادر الذاتية وتقوية قاعدة رأس المال عن طريق تكوين الاحتياطات.

3- تساهم الأرباح في زيادة الثقة بالمصرف سواء من قبل المساهمين أو المودعين.

4- تعتبر الأرباح مؤشر على مدى نجاح إدارة المصرف.

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (اللوزي وآخرون، 1997، ص122). كما تعرف بأنها: المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل (حماد، 2005، ص477). ويعرفها البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الايرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معنية، أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك إن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (أبو حمد، 2005، ص333).

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات، وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصرف التجاري على جني الأرباح المعقولة، ذلك إن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل؛ ونجاح المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم وفضلاً عن ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى (العلاق، 2001، ص117).

ويتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين: الأمر الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ كلما كانت درجة المخاطرة

كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر على السيولة المصرفية والعكس صحيح. أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة الكفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشآته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح (عمر، 1999، ص477).

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو حقوق الملكية.

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق الربحية من خلال نوعين من القرارات هما (عقل، 1999، ص42):

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع أصولها، ويظهر أثر الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- قرارات التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في أصولها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكّن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ويمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق المُلاك وبالتالي إلى التصفية.

3-2-1- وسائل تعظيم الربحية لدى المصارف التجارية:

هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية في المصارف التجارية منها (الراشدان، 2002، ص55):

1- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

2- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها.

3- الانتفاع الكامل بالمعلومات والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف.

4- ترشيد النفقات وضغطها ولا سيما في المصارف العامة.

3-2-2- مؤشرات قياس الربحية لدى المصارف التجارية:

هناك عدة معايير تستخدم في قياس ربحية المصارف وهي (عقل، 1999، ص43؛ شاكر، 1998، ص394؛ الكروي، 2005، ص5):

1- القوة الإيرادية أو العائد على الأصول (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الإيرادية أو العائد على الأصول بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أصولها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى أصول المؤسسة. وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى، لذلك يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والمصاريف الأخرى بما يلي:

- الضرائب هي أمور لا سيطرة للإدارة عليها ولاسيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه.

- المصروفات والإيرادات الأخرى المتكررة منها بخاصة لا تنتج عادةً من النشاط الأساسي لذا لا يجوز ادراجها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسي للمؤسسة.

ويتم احتساب القوة الإيرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول كما يلي: القوة الإيرادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

$$= \frac{\text{صافي الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي ربح العميات}}{\text{صافي الفوائد}}$$

$$= \frac{\text{صافي ربح العميات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وهي معادلة تتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابها عناصر الأصول إضافة إلى بنود قائمة الدخل التي لها علاقة مباشرة بالعمليات وتستند على مفهوم صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية.

ويشتق من هذا المقياس عدة مقاييس منها:

أ- "**الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الأصول**": تقيس هذه النسبة العائد من مصدر الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الأصول بغية وجود عدالة في قيمة هذه الأصول وهي تساوي (الأصول في أول المدة + الأصول في آخر المدة مقسومة على الرقم 2).

ب- "**الدخل من صافي الفوائد / متوسط الأصول**": حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

ج- "**صافي الربح / متوسط الأصول**": وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لأصوله وخصومه حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي والنفقات من فوائد مدفوعة ومصاريف إدارية وعمومية.

ومن خلال الممارسة العملية فقد تأكد شيوع استخدام هذه النسب كمعيار لقياس الأداء وتحليله نظراً لارتباطه بصفة الشمولية، حيث نجده متضمناً لجميع عناصر الأصول وقائمة الدخل، وهذا ما يؤكده مؤيدو استخدام النسب.

2- العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

- **حقوق الملكية:** هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها جميع الالتزامات سواء كانت طوية الأجل أو قصيرة الأجل.

- **صافي الدخل:** ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الأصول (كفاءة المشتغلين)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل وحدة نقدية مستثمرة من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.

3- نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

أ- "**صافي الهامش من الفوائد / الأصول المنتجة للفوائد**": وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالأصول المدرة لهذه الفوائد.

ب- "**صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى / متوسط الأصول**": وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى – الأعباء التشغيلية الأخرى) على متوسط الأصول.

ج- "**صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية / متوسط الأصول**": وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى... الخ إلى مجموع الأصول المنتجة للإيرادات ولا تشمل العمليات غير العادية (مثل بيع أصول المصرف أو تجهيزات... الخ) وتختلف هذه النسبة بالتالي عن نسبة عائد الأصول بكونها لا تلحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها.

وهي تساوي (صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العمليات الاستثنائية مقسومة على متوسط الأصول).

3-4- المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية:

تتعرض المصارف في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لا سيما من حيث ظهور منتجات جديدة وإنشاء خدمات استثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات، لذلك أصبح لزاماً على المصارف أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها.

تعرف المخاطر بأنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارساته ونشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

(Guiding Principles, 1999, p5). وهي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على محافظ الائتمان أو على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتبنأ بها (Dorfman, Mark S, 1998, p15). كذلك تعرف بأنها درجة التغير أو التقلب في العائد كنتيجة للخطر، وهو يمثل حالة من عدم التأكد بشأن عوائد المحفظة، ويقاس الخطر بالانحراف المعياري الذي هو الجذر التربيعي للتباين، والعلاقة طردية بينهما أي كلما زاد التباين زاد الخطر (Bodie, and Marcus J, 2005, p165).

3-4-1- أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية:

إن الهدف الأساسي لأي مصرف هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أو المساهمين أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف. ويلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة المصرف تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هنالك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة وحتى يحصل المصرف على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة المصرف بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك.

وتتعرض المصارف لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها، والتي من بينها الأهداف الحالية أو المستقبلية، والتي تكون المحصلة النهائية لها التأثير على عوائد المصرف والقيمة السوقية للأصول والالتزامات. **تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات، سيتم استعراض هذه المخاطر بشيء من التفصيل** (صباح، 2008، ص63؛ Koch, T.W & Scott, M.S, 2005, p.119):

3-4-1-1- المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات المصارف وفقاً لتوجه السوق وحركته والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية وتحقق المصارف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية:

1- المخاطر الائتمانية: إن من الأهمية بمكان الاعتراف بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول

كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضاً، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضاً، فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد. ومن أهم أنواع المخاطر الائتمانية:

أ- **مخاطر عدم السداد:** وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو في الوقت المحدد.

ب- **مخاطر البلد:** وهي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية، وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعد الوفاء أو سداد الالتزامات، وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من خلال المصارف المركزية.

ج- **مخاطر التسوية:** وهي المخاطر التي تنجم من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

2- **مخاطر السيولة:** وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي التي إذا استمرت يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم المواءمة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، وعدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد، وعدم متابعة كشف السويفت الذي يبين وضع الحسابات الجارية للمصرف لدى المصارف المراسلة بما يتعلق بالعملة الأجنبية والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة، وزيادة كلفة الأموال، وتدني أرباح المصرف نتيجة عدم توظيف هذه الأموال. وتظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، وتشمل العوامل الداخلية على ضعف التخطيط للسيولة، وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات. أما العوامل الخارجية تشمل كل من الركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال.

وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر أموال المصرف، ودراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتثمل في الاحتفاظ برصيد سيولة معقول، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، والتدقيق اليومي لأوضاع السيولة في المصرف، والاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل، وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء، وتنويع فترات استحقاق الأقساط

وتغطية العجز في السيولة من خلال الإقراض من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى، وعدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء، ومعالجة فائض السيولة.

3- مخاطر معدلات أسعار الفوائد: وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله. وتزداد المخاطر للمصارف المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الإلكترونية لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبرى إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على خصوم الأموال الإلكترونية القائمة. وكذلك هناك أنواع من مخاطر أسعار الفوائد منها: مخاطرة إعادة التسعير، التي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق (للأسعار الثابتة) وأسعار أصول المصرف (العائمة). ومخاطرة منحنى العائد، والتي تنشأ عن تغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله والمخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.

4- مخاطر رأس المال: يعد رأس المال مصدر دائم للدخل، إضافة إلى أنه مصدر تمويل رئيسي للمصارف، وبناءً على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون ملائم وكافي لمواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، ومخاطر رأس المال تنشأ كنتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين ومقترضين ومستثمرين، وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال تسبب انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات.

إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل مصرف تعكس مدى قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في الاعتبار، وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المملوك للمصرف يمثل عنصر أمان كما أنه مصدر للتمويل، ويساهم في امتصاص الخسائر، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي وضروري لامتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.

يتم إدارة مخاطر رأس المال وفق الأسس الآتية:

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال.
- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى.
- عدم السماح بالعمل بمعدلات لكفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى.
- عند تأسيس المصرف يجب تحديد رأس المال الذي ينسجم ويتلاءم مع الخطة الاستراتيجية المقترحة للمصرف.
- الأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء المصرف إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المراحل الأولى.

– التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية.
– التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية.

5– مخاطر تقلبات أسعار الصرف: تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تختلف مبالغ الأصول عن مبالغ الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة، فإن أي تغير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها على القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم.

6– مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار، وما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية للعملة.

7– مخاطر السمعة: مخاطر السمعة تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المصرف كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى المصرف والذي يكون محصلته النهائية زعزعة الثقة بالمصرف، ومن الأمثلة على ذلك قيام المصرف بممارسة أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة.

3-4-1-2- مخاطر العمليات (التشغيل):

يشمل هذا النوع مخاطر العمليات اليومية للمصارف، ويجب على الإدارة العليا للمصرف التأكد من وجود برنامج لتقويم هذه المخاطر وتحليلها، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي (الطويل، 2000، ص87):

1– الاحتيال المالي (الاختلاس): تعد الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعاً بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها المصارف نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالمصارف أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة من عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة الصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة والخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.

وفي دراسة شملت ست دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي مصرف قام بها موظفون و20% قام بها مديرون. وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريباً من خسائر العمليات في المصارف خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت لخلل في أمانة الموظفين.

2- التزوير: إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في المصارف على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

3- تزييف العملات: إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، وقد قدرت حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي فئة (100، 50، 20) ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

4- السرقة والسطو: إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى المصارف أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو. هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات، والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى.

5- الجرائم الإلكترونية: تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتتمثل في المجالات الآتية:

- أجهزة الصراف الآلي.
- بطاقات الائتمان.
- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.
- تبادل البيانات آلياً.
- عمليات الاختلاس الخارجي.
- عمليات التجزئة الآلية.

وتتجه المصارف حالياً إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب من العمليات التي تشمل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التعرض للأخطار، ولكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له أثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

6- المخاطر المهنية: تتعرض المصارف عموماً إلى العديد من المخاطر التي تندرج تحت اسم الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات المصرف، علماً بأن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها:

- دعاوى المساهمين.
- الخدمات المقدمة للعملاء.
- ممارسات موظفي المصارف.
- الالتزامات البيئية.
- مطالبات التزامات المقترضين.

3-5- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

هناك مجموعة من المبادئ أو الاعتبارات الواجبة لإدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة تتمثل في الآتي (صباح، 2008، ص63):

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، التي تتضمن تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها، على أنه في حال اتخاذ الإدارة العليا لقرارات ذات مخاطر عالية فيجب عرض الأمر على مجلس الإدارة للموافقة عليها، وذلك ضماناً لالتزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر التي تحدد في هذا المقتضى، وفي هذا الشأن أيضاً يجب أن تتوافق السياسات الموضوعة مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، ومراجعة هذه السياسات كل فترة زمنية وإجراء التعديلات الملائمة عليها هذا وتعديلها بصورة دورية للتأكد من جدوى هذه السياسات في المحافظة على درجة أمان مناسبة للمصرف.

2- إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث يتم خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها، كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطاراً فاعلاً لإدارة هذه المخاطر **حيث يجب أن يشتمل الآتي** (حماد، 2007، ص223):

أ- تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.

ب- هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تبنى قرارات أعمالها على المخاطر، وعملية إدارة المخاطر اللازمة، وبالإضافة إلى ذلك يجب وجود دائرة تختص بإدارة المخاطر، ومتابعتها والرقابة الفاعلة عليها، كما أن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي، وتُرفع التقارير مباشرة لمجلس الإدارة.

ج- وجود نظام معلومات إدارية فاعل، يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.

د- يجب أن يخضع إطار المخاطر للمراجعة المستمرة، من حيث مراجعة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها، حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

3- تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها بعضاً، ولكن بصورة متكاملة، نظراً لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر.

4- محاسبة خطوط الأعمال: إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

5- تقييم وقياس المخاطر: يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6- المراجعة المستقلة: أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر، أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرهم للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوارئ: يجب أن يكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث، التي قد تؤثر على المؤسسة (برنوطي، 2008، ص229).

مما سبق يتضح مدى أهمية وجود دائرة خاصة داخل كل مصرف، تتولى مهام التنبؤ بالمخاطر ووضع كافة السيناريوهات المحتملة، والأطر المناسبة لمواجهتها، في سبيل تخفيض الخسائر المحتملة لأدنى مستوياتها، هذا كله ضمن سياسات المصرف وخططه الاستراتيجية التي تهدف إلى المحافظة المستمرة على الأمان المصرفي.

3-6- العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها، ويتم فيما يلي استعراض هذه العوامل (أبو زعيتر، 2006، ص100):

3-6-1- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية بما يلي:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية:

تتأثر ربحية المصاف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية وتمر بها حالياً، حيث عانت سورية سابقاً من سنوات حصار عديدة، وتعاني حالياً من أزمة كونية شهدت خلالها أوضاعاً سياسة واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف التجارية، حيث استهدفت أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها، وانعدام الأمن على الطرق الناتج عن أعمال القرصنة التي ينفذها المسلحون، بالإضافة إلى صعوبة وصول موظفي المصارف إلى أماكن عملهم. يضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على المصارف السورية وتجميد أرصدتها في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلباً على إجمالي أصول وخصوم المصارف التجارية، وإدارة تلك الأصول والخصوم، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير على ربحيتها.

2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

يقوم المصرف التجاري بتوظيف أمواله في أوجه استثمارية معينة بموجب اللوائح القانونية التي تحدد هذه التوظيفات والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على السياسات الاقتصادية والنقدية للدول التي تعمل فيها هذه المصارف. ففي سورية حددت المادة /104/ من نظام النقد الأساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /87/ تاريخ 1953/3/28 أعمال ومهام المصارف على الشكل الآتي (العربيد، 2000، ص119):

أ- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر وأسناد السحب والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.

ب- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له ومنح القروض والسلف على مثل هذه القيم.

ت- منح القروض والسلف بجميع أنواعها لقاء جميع الضمانات، عينية كانت أم شخصية.

ث- إصدار الأسناد العامة والقيم المتداولة وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وشراء جميع هذه الأوراق وبيعها والاتجار بها.

ج- طرح القروض العامة أو الخاصة الصادرة بشكل أسناد قابلة للتداول والمتاجرة بها وإصدار جميع القيم المتداولة وتوظيفها.

خ- قبول الودائع من نقود وأوراق نقدية ومعادن ثمينة وأسناد ووثائق وقيم متداولة على اختلاف أنواعها.

ح- فتح حسابات ودائع وحسابات جارية وحسابات شيكات.

د- المتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة.

يلاحظ أن توظيفات المصارف التجارية تتمثل في خصم الأوراق التجارية وأسناد القروض وشراء أذون الخزانة ومنح القروض والسلف بضمانات مختلفة والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة وإجراء التحويلات النقدية داخلياً وخارجياً وشراء وبيع الشيكات والحوالات وتقديم بعض الخدمات المصرفية فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية ونجد أن هذه المهام تبقى محدودة مقارنة بالمهام التجارية والمالية للمصارف التجارية العالمية بالإضافة إلى أن هناك توظيفات مالية مهمة مفقودة في المصارف التجارية السورية.

3- السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على ربحيتها، وهنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحياناً وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي يمنعها من تحقق أرباح مرتفعة.

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي على ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر على ربحية المصارف التجارية.

كما أن قوة ومتانة الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف.

كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ماعليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

5- المنافسة:

تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

6- أسعار الفائدة:

تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات المصارف.

3-6-2- العوامل الداخلية:

1- أرباح (أو خسائر) الأوراق المالية:

تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

2- إدارة المصرف:

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في أصول ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف التجارية ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

3- حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالأصول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر مما هو في المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.

كما أن حجم أصول المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً زيادة أصول المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

4- هيكل الودائع:

تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية (تحت الطلب) وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أدنى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

5- توظيف الموارد:

توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث أن الدخل المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعتبر قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

6- أرباح (أو خسائر) القروض:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

7- السيولة:

تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

ونظراً لأهمية السيولة في المصارف تضع المصارف المركزية قيوداً للرقابة على المصرف منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف، حيث تحدد السلطات

النقدية حدوداً دنيا للسيولة التي لا بد من توافرها لدى المصارف والمصرف المركزي بصفته المقرض الأخير للمصارف في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماته.

وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا يجب على الإدارة المصرفية خلق توزان بين السيولة والربحية (مجموعة باحثين، 2001، ص68).

8- عمر المصرف:

إن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيراً في التأثير على ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعمله وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.

9- عدد موظفي المصرف:

إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

10- عدد فروع المصرف:

إن الانتشار الجغرافي للمصرف، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات الائتمانية وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

محتويات الفصل:

4-1- مجتمع الدراسة وعينتها

4-2- أداة الدراسة

4-3 - خصائص عينة الدراسة

4-3-1- توزع أفراد العينة حسب الجنس

4-3-2- توزع أفراد العينة حسب الوظيفة

4-3-3- توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

4-3-4- توزع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

4-3-5- توزع أفراد العينة حسب نوع المصرف

4-4- صدق وثبات أداة الدراسة

3-4-2- صدق الأداة

3-5- الأساليب الإحصائية

4-6- تحليل النتائج وتفسيرها

4-6-1- الإحصاء الوصفي

4-6-2- تساؤلات الدراسة

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وأدواتها وصدق الأداة، وثبات الأداة والإجراءات العملية للدراسة، والمعالجة الإحصائية.

4-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة بمحافظة اللاذقية[1]، والبالغ عددهم (250) موظف تقريباً توزعوا بين (155) موظف في المصارف العامة، و(95) موظف في المصارف الخاصة، ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين معتمداً في ذلك طريقة الحصر الشامل، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (242) استمارة صالحة للتحليل، وبنسبة استجابة بلغت (96.8%).

4-2- أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوعها قام الباحث بتصميم أداة الدراسة (تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية). اشتملت الأداة على معلومات عن المستقصى منهم شملت متغيرات (الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، نوع المصرف).

كما شملت الأداة على مجموعة من الأسئلة التي تمثل العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، والتي تمّ تحديدها بناءً على الأدبيات والدراسات السابقة، دراسة استطلاعية أولية أجرى من خلالها الباحث مقابلات مع عدد من العاملين وسؤالهم عن العوامل التي يمكن أن تؤثر على الربحية. وبناءً على ذلك تمّ تصنيف العوامل التي تؤثر على الربحية ضمن مجموعتين: المجموعة الأولى تمثل العوامل الداخلية. والمجموعة الثانية تمثل العوامل الخارجية.

وتشمل مجموعة العوامل الداخلية ما يلي:

1- أرباح أو خسائر الأوراق المالية.

2- إدارة المصرف.

3- حجم المصرف.

4- هيكل الودائع.

---

[1]- المصارف التجارية العامة تمثلت بالمصرف التجاري السوري بفروعه في محافظة اللاذقية، والمصارف الخاصة تمثلت بـ بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة سورية.

5- توظيف الموارد.

6- أرباح وخسائر القروض.

7- السيولة.

8- عمر المصرف.

9- عدد موظفي المصرف.

10- عدد فروع المصرف.

أما مجموعة العوامل الخارجية فتشمل ما يلي:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية.

2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

3- السياسة النقدية.

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.

5- المنافسة. 6- أسعار الفائدة.

3-4 - خصائص عينة الدراسة:

4-3-1- توزع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (4-1) توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	103	%42.56
أنثى	139	%57.44
المجموع	242	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-1) أن نسبة أفراد العينة من الإناث كانت الأعلى وبلغت (57.44%).

4-3-2- توزع أفراد العينة حسب الوظيفة:

الجدول (4-2) توزع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
مدير فرع	3	%1.24
رئيس قسم	7	%2.89
رئيس دائرة	11	%4.54
موظف	221	%91.32
المجموع	242	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-2) أن نسبة أفراد العينة من الموظفين شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (91.31%).

4-3-3- توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (4-3) توزع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ثانوية	13	%5.37
معهد متوسط	51	%21.07
إجازة جامعية	169	%69.83
دراسات عليا	9	%3.72
المجموع	242	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-3) أن نسبة أفراد العينة ممن كان مستواهم التعليمي إجازة جامعية شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (69.83%)، يليه المستوى التعليمي معهد متوسط بنسبة (21.07%).

4-3-4- توزع أفراد العينة حسب الخبرة العملية:

الجدول (4-4) توزع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
1-5 سنوات	58	%23.97
6-10 سنوات	44	%18.18
11-15 سنة	63	%26.03
أكثر من 15 سنة	77	%31.82
المجموع	242	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-4) أن نسبة أفراد العينة ممن كانت خبرتهم العملية أكثر من 15 سنة شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (31.82%).

4-3-5- توزع أفراد العينة حسب نوع المصرف:

الجدول (4-5) توزع أفراد العينة حسب متغير نوع المصرف

نوع المصرف	التكرار المطلق	التكرار النسبي
عام	152	%62.81
خاص	90	%37.19
المجموع	242	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-5) أن نسبة أفراد العينة من القطاع العام شكّلت النسبة الأعلى وبلغت (62.81%).

والشكل البياني الآتي يوضح التكرارات النسبية لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، نوع المصرف):

الشكل (4-1) التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب متغيرات (الجنس، الوظيفة، المؤهل، الخبرة، نوع المصرف)

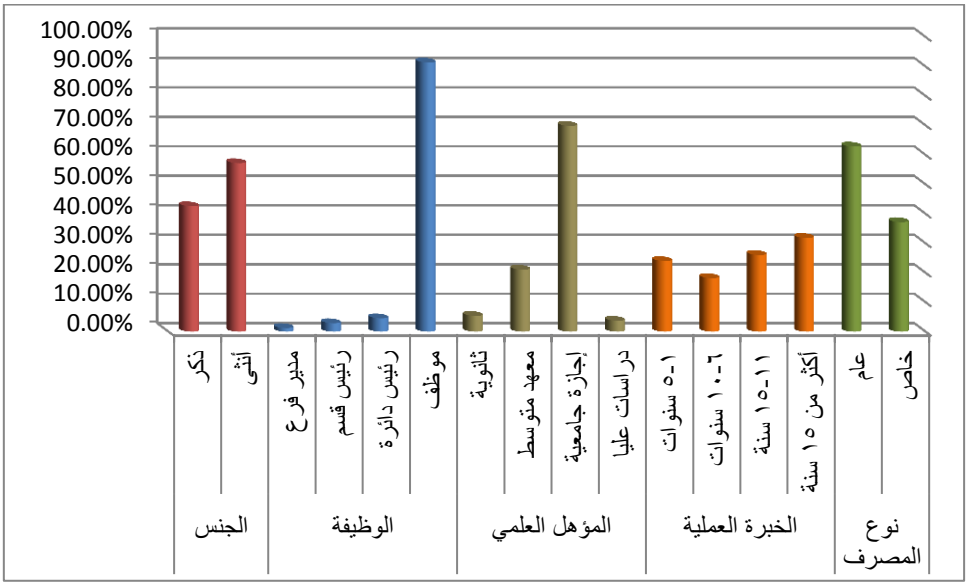

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول (1، 2، 3، 4، 5)

4-4- صدق وثبات أداة الدراسة:

4-4-1- صدق الأداة:

يقصد به قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، أو السمة المراد قياسها، كما يهدف إلى الحكم على مدى تمثيل المقياس للميدان الذي يقيسه. واعتمد البحث الحالي في حساب الصدق على الطرق الآتية:

أ- **صدق المحتوى (الصدق المنطقي الظاهري):** للحكم على صدق المحتوى، أي ملاءمة أسئلة الاستبانة وصياغتها لما يهدف إلى تجميعيه من معلومات وبيانات، لذلك فقد تمّ عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين في مجال التخصص من السادة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين، وذلك لمعرفة آرائهم من حيث:

- ملاءمة المقياس للهدف منه.
- صلاحية كل عبارة بالنسبة لمحورها.
- وضوح العبارات أمام أفراد عينة البحث مما يضمن دقة وصحة الإجابات.
- صحة تقدير درجات كل استجابة.

وقد تمّ توجيه خطابات مرفقة بالمقياس تضمنت التعريف بموضوع الدراسة، والهدف منها، والتعريفات الإجرائية الخاصة بالدراسة. وكان المطلوب من السادة المحكمون تدوين ملاحظاتهم على صياغة العبارات علمياً، وإبداء الرأي في مدى ملائمة المقياس للهدف منه، ومدى وضوح العبارات لأفراد عينة الدراسة بما يضمن دقة الإجابات وصدقها.

ب- صدق الاتساق الداخلي: وذلك بإيجاد معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات المكونة لكل محور، والدرجة الكلية للمحور بالمقياس. كما توضح الجداول الآتية:

أ- العوامل الداخلية:

الجدول (4-6) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (العوامل الداخلية)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة
1	0.796(*)	0.000
2	0.847(**)	0.002
3	0.908(**)	0.000
4	0.901(**)	0.004
5	0.889(**)	0.001
6	0.725(*)	0.000
7	0.807(*)	0.000
8	0.843(**)	0.001
9	0.737(*)	0.001
10	0.775(*)	0.000
11	0.809(*)	0.005
12	0.857(**)	0.000
13	0.901(**)	0.012
14	0.861(*)	0.004
15	0.748(*)	0.002
16	0.811(*)	0.002
17	0.828(**)	0.000
18	0.809(**)	0.003
19	0.812(**)	0.000
20	0.765(*)	0.011
21	0.847(**)	0.000
22	0.864(**)	0.001
23	0.804(*)	0.000
24	0.912(**)	0.000

25	0.832(**)	0.003
26	0.887(**)	0.001
27	0.843(**)	0.000
28	0.845(**)	0.003
29	0.897(**)	0.004
30	0.847(**)	0.000
31	0.881(**)	0.000
32	0.798(*)	0.000
33	0.787(*)	0.002
34	0.863(**)	0.004
35	0.884(**)	0.002
36	0.871(**)	0.000
**دال عند مستوى دلالة 0.01.		
* دال عند مستوى دلالة 0.05.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-6) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً معنوياً مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (1%، 5%).

ب- العوامل الخارجية:

الجدول (4-7) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور (العوامل الخارجية)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	احتمال الدلالة
37	0.833(**)	0.000
38	0.801(**)	0.000
39	0.822(**)	0.001
40	0.863(**)	0.004
41	0.901(**)	0.012
42	0.796(*)	0.000
43	0.817(*)	0.002
44	0.748(*)	0.002
45	0.811(*)	0.002
46	0.799(*)	0.002
47	0.853(**)	0.000
48	0.769(*)	0.000

49	(*)0.770	0.000
50	(**)0.879	0.000
51	(**)0.906	0.000
52	(*)0.762	0.000
53	(**)0.901	0.003
54	(**)0.843	0.000
62	(*)0.811	0.000
63	(*)0.803	0.000
64	(*)0.799	0.000
65	(**)0.838	0.005
66	(*)0.742	0.000
**دال عند مستوى دلالة 0.01.		
* دال عند مستوى دلالة 0.05.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-7) أن جميع فقرات الفقرات ترتبط ارتباطاً معنوياً مع الدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته، حيث أن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية، وبالتالي فإن جميع الفقرات تتمتع بدرجة اتساق داخلي مع الدرجة الكلية عند مستويي معنوية (1%، 5%).

4-4-2- صدق الأداة:

بهدف التوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها، تمّ حساب معامل الثبات باستخدام اختبار" ألفا كرو نباخ (Cronbach- alpha)"، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (4-8) قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحاور	عدد الأسئلة	معامل ألفا
أرباح أو خسارة الأوراق المالية	2	0.823
إدارة المصرف	8	0.877
حجم المصرف	3	0.854
هيكل الودائع	3	0.805
توظيف الموارد	5	0.822
أرباح وخسائر القروض	3	0.865
السيولة	5	0.817
عمر المصرف	4	0.823
عدد موظفي وفروع المصرف	3	0.815
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	7	0.62
التشريعات القانونية والضوابط المصرفية	3	0.855

السياسة النقدية	3	0.843
الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي	3	0.866
المنافسة	2	0.809
أسعار الفائدة	2	0.820
الثبات الكلي	-	**0.846**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-8) أن قيم معاملات الثبات لجميع المحاور دالة عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على ثبات المقياس. **بناءً على ما سبق يمكن القول بأن أدوات الدراسة تتمتع بخاصيتي الصدق والثبات، وبالتالي فهي صالحة لقياس ما وضعت لقياسه.**

4-5- الأساليب الإحصائية:

تمّ توزيع الدرجات على أسئلة الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة موافق تماماً، والدرجة /4/ للإجابة موافق، والدرجة /3/ للإجابة محايد، والدرجة /2/ للإجابة غير موافق، والدرجة /1/ للإجابة غير موافق نهائياً. تمّت المعالجة الإحصائية باستخدام الحاسب الآلي بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك لتطبيق الأساليب الإحصائية على متغيرات الدراسة، وللتحقق من فروض البحث. وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية.

2- حساب معامل الصدق إحصائياً باستخدام معامل الارتباط للاتساق الداخلي لأداة البحث.

3- حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ.

4- اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample Test

5- اختبار t test للفرق بين متوسطي عينتين.

6- أسلوب التحليل العاملي Factoral Analysis.

<u>أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:</u>

المعيار = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

المعيار = 5 – 1 /5 = 0.8 وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو التالي:

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.8	غير موافق نهائياً
1.81 – 2.60	غير موافق
2.61 – 3.40	محايد
3.41 – 4.20	موافق
4.21 – 5	موافق تماماً

وبناءً على ذلك إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة ضمن المجال (1–1.8) فهي تقابل شدة الاستجابة غير موافق نهائياً، وإذا وقعت ضمن المجال (1.81–2.60) فهي تقابل شدة الاستجابة غير موافق، وإذا وقعت ضمن المجال (2.61–3.40) فهي تقابل شدة الاستجابة محايد، وإذا وقعت ضمن المجال (3.41–4.20) فهي تقابل شدة الاستجابة موافق، وإذا وقعت ضمن المجال (4.21–5) فهي تقابل شدة الاستجابة موافق تماماً.

4-6- تحليل النتائج وتفسيرها:

4-6-1- الإحصاء الوصفي:

تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة، حسب كل عامل من العوامل المؤثرة على الربحية كما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية:

1- أرباح أو خسارة الأوراق المالية:

جدول رقم (4–9) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح أو خسارة الأوراق المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1	يهدف المصرف التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين السيولة.	3.953	0.536	79.06	27.665	241	.000	دال
2	يهدف المصرف التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية.	4.112	0.451	82.24	38.365	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.090**	**0.464**	**81.8**	**36.553**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4–9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على دور أرباح أو خسائر الأوراق المالية كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41–4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (أرباح أو خسائر الأوراق المالية) (4.090)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المصرف التجاري يهدف إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية والسيولة، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على ربحيته من خلال ارتفاع أو (انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي.

2- إدارة المصرف:

جدول رقم (4-10) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة إدارة المصرف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
3	تتأثر ربحية المصرف التجاري بارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي.	3.862	0.574	77.24	23.367	241	.000	دال
4	تتأثر ربحية المصرف التجاري بمدى قدرة إدارة المصرف على الموازنة بين العائد والمخاطر.	3.779	0.621	75.58	19.519	241	.000	دال
5	تتأثر بحية المصرف التجاري بمدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.	3.923	0.513	78.46	27.996	241	.000	دال
6	تتأثر بحية المصرف التجاري بمدى خبرة الإدارة وقدرتها على تنفيذ الوظائف الإدارية.	4.081	0.492	81.62	34.188	241	.000	دال
7	تنعكس مقدرة إدارة المصرف في إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد-إدارة الاستخدامات) على نجاحها في تحقيق أهداف المصرف.	3.965	0.552	79.3	27.202	241	.000	دال
8	تساهم إدارة المصرف في توظيف موارده بموجودات ذات عوائد مجزية لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات.	3.884	0.564	77.68	24.388	241	.000	دال
9	تفرض سلطة النقد قيوداً على التعيينات في المستويات الإدارية العليا للمصرف التجاري (شرط وجود الشهادات العلمية والخبرات المصرفية وحسن السيرة والسلوك) مما يؤثر على قرارات المصرف.	3.795	0.602	75.9	20.549	241	.000	دال
10	تساهم القرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري في تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.	4.112	0.443	82.24	39.058	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**3.957**	**0.532**	**97.14**	**27.990**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور إدارة المصرف كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (إدارة المصرف) (3.957)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن ربحية المصرف التجاري تتأثر بمدى قدرة إدارة المصرف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة

الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار تخفيض تكاليف تلك الموارد، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف. يضاف إلى ذلك إن القرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري لها دور في تعظيم ربحيته وذلك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

3- حجم المصرف:

جدول رقم (4-11) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة حجم المصرف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
11	يقاس حجم المصرف التجاري بمقدار ما يمتلكه من موجودات.	4.103	0.502	82.06	34.189	241	.000	دال
12	يقاس حجم المصرف التجاري بمقدار ما يمتلكه من حقوق الملكية.	3.952	0.541	79.04	27.381	241	.000	دال
13	يساهم حجم موجودات المصرف التجاري في زيادة قدرته على الاستثمار وبالتالي زيادة ربحيته.	3.863	0.576	77.26	23.313	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**3.929**	**0.854**	**78.58**	**16.927**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على دور حجم المصرف كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (حجم المصرف) (3.929)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن ربحية المصرف التجاري تتأثر بحجم المصرف، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، وهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة بالمقارنة مع المصارف الكبيرة. كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، وبالتالي زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح الغير موزعة) نجد أن المصارف التجارية التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور

المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

4- هيكل الودائع:

جدول رقم (4-12) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة هيكل الودائع

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
14	يركز المصرف التجاري على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل أكثر من الأنواع الأخرى من الودائع.	4.332	0.432	86.64	47.977	241	.000	دال
15	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف التجاري.	3.945	0.568	78.9	25.888	241	.000	دال
16	يؤثر تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل إلى أقصى حد ممكن على ربحية المصرف التجاري.	4.273	0.467	85.46	42.415	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.251**	**0.462**	**85.02**	**42.133**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على دور هيكل الودائع كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجالين (3.41-4.20)، (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق وموافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (هيكل الودائع) (4.251)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون وبشكل تام على أن هيكل الودائع يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. ويظهر ذلك من خلال تركيز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تسعى المصارف التجارية إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

5- توظيف الموارد:

جدول رقم (4-13) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة توظيف الموارد

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
17	يوجه المصرف التجاري الجانب الأكبر من موارده المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية.	4.351	0.612	87.02	34.349	241	.000	دال
18	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف التجاري.	3.954	0.689	79.08	21.545	241	.000	دال
19	يؤثر زيادة تكلفة الودائع لأجل عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير على ربحية المصرف التجاري.	4.223	0.623	84.46	30.546	241	.000	دال
20	يقوم المصرف بتوظيف موارده في الأصول الثابتة بنسب محدودة وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي.	3.986	0.688	79.72	22.300	241	.000	دال
21	يركز المصرف في توظيف أمواله على التسهيلات الائتمانية.	4.244	0.656	84.88	29.507	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.256**	**0.663**	**85.12**	**29.477**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-13) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور توظيف الموارد كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجالين (3.41-4.20)، (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق وموافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (توظيف الموارد) (4.256)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون وبشكل تام على أن توظيف الموارد يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. فزيادة نسبة الموارد المستثمرة في موجودات المصرف تزيد من ربحيته، حيث أن الدخل المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعتبر قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

6- أرباح وخسائر القروض:

جدول رقم (4-14) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح وخسائر القروض

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
22	تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصرف التجاري بشكل كبير على ربحيته.	4.223	0.623	84.46	30.546	241	.000	دال
23	تعتبر القروض من النشاطات الأساسية لتحقيق الأرباح في المصرف التجاري.	4.595	0.645	91.9	38.478	241	.000	دال
24	يعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة.	4.193	0.638	83.86	29.096	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.438**	**0.636**	**88.76**	**35.181**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-14) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور توظيف الموارد كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجالين (3.41-4.20)، (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق وموافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (أرباح وخسائر القروض) (4.438)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون وبشكل تام على أن أرباح وخسائر القروض يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

7- السيولة:

جدول رقم (4-15) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة السيولة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
25	يهتم المصرف التجاري بالسيولة كعنصر حماية وأمان لتعظيم ربحيته.	4.178	0.795	83.56	23.056	241	.000	دال
26	يهتم المصرف التجاري بالسيولة لتجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة.	4.221	0.754	84.42	25.197	241	.000	دال
27	يقوم المصرف بتقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع.	3.985	0.889	79.7	17.240	241	.000	دال
28	يقوم المصرف بالمواءمة بين متطلبات السيولة والربحية من خلال تقدير احتياجاته من السيولة.	3.962	0.895	79.24	16.725	241	.000	دال
29	يحدد المصرف المركزي نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري.	4.275	0.754	85.5	26.312	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.114**	**0.846**	**82.28**	**20.489**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-15) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور السيولة كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجالين (3.41-4.20)، (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق وموافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (السيولة) (4.114)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون على أن السيولة يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. حيث تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، كما تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت. ونظراً لأهمية السيولة للمصارف التجارية فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات

ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

8- عمر المصرف:

جدول رقم (4-16) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أرباح عمر المصرف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
30	يسعى المصرف التجاري لتحسين سمعته من أجل كسب ثقة العملاء.	4.112	0.556	82.24	31.120	241	.000	دال
31	يطمئن العملاء للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمهم وثقتهم بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار.	4.089	0.574	81.78	29.521	241	.000	دال
32	تستهلك المصارف أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية.	3.865	0.589	77.3	22.851	241	.000	دال
33	يفضل العملاء التعامل مع المصارف ذات الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية.	3.785	0.621	75.7	19.669	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**3.834**	**0.545**	**76.68**	**23.811**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-16) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور عمر المصرف كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (عمر المصرف) (3.834)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن عمر المصرف يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية.

فالمصارف التجارية التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعمله وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.

9- عدد موظفي وفروع المصرف:

جدول رقم (4-17) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة عدد موظفي وفروع المصرف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
عدد موظفي المصرف								
34	**يمتلك المصرف التجاري أعداد كافية من الموظفين بما يحقق زيادة طاقته الإنتاجية.**	**3.793**	**0.811**	**75.86**	**15.215**	**241**	**.000**	**دال**
عدد فروع المصرف								
35	يحقق الإنتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة زيادة عدد المتعاملين معه.	3.954	0.741	79.08	20.033	241	.000	دال
36	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف زيادة حجم الودائع والتسهيلات والعمليات المصرفية.	3.802	0.824	76.04	15.145	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**3.887**	**0.617**	**77.74**	**22.369**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-17) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور عدد موظفي وفروع المصرف كعامل داخلي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن عدد موظفي وفروع المصرف يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. فزيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، كما أن المصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

مما سبق تساهم العوامل الداخلية (أرباح أو خسارة الأوراق المالية، إدارة المصرف، حجم المصرف، هيكل الودائع، توظيف الموارد، أرباح أو خسائر القروض، السيولة، عمر المصرف، عدد موظفي وفروع المصرف) دوراً كبيراً في التأثير على ربحية المصارف التجارية السورية.

ثانياً: العوامل الخارجية:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية:

جدول رقم (4-18) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الظروف الاقتصادية والسياسية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
37	تؤدي الاعتداءات المتكررة على البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية (وحدات صناعية وأراضي زراعية) إلى انخفاض ربحية المصرف التجاري.	4.554	0.395	91.08	61.216	241	.000	دال
38	تتأثر ربحية المصرف التجاري بالقيود المفروضة على حركة البضائع من وإلى القطر.	4.532	0.445	90.64	53.568	241	.000	دال
39	تؤدي الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت المصارف التجارية (تعطل عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف) إلى تراجع طاقتها الإنتاجية.	4.623	0.462	92.46	54.662	241	.000	دال
40	تتأثر عملية نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الأعمال الإرهابية.	4.574	0.501	91.48	48.885	241	.000	دال
41	هناك انخفاض واضح في ودائع العملاء لدى المصرف التجاري.	4.275	0.556	85.5	35.682	241	.000	دال
42	هناك تراجع في معدلات حقوق الملكية والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف التجاري.	4.226	0.572	84.52	33.351	241	.000	دال
43	تأثر موجودات ومطلوبات المصارف التجارية فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية لتلك المصارف على الاستخدامات المختلفة.	4.662	0.352	93.24	73.468	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.522**	**0.415**	**90.44**	**57.066**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-18) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور الظروف الاقتصادية والسياسية كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة جداً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (الظروف الاقتصادية والسياسية) (4.522)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن الظروف الاقتصادية والسياسية يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية. ويظهر ذلك بشكل فعلاً في الظروف الراهنة التي تمر بها سورية حالياً، حيث استهدفت أعمال المصارف، وتعطلت عمليات

نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها، وانعدام الأمن على الطرق الناتج عن أعمال القرصنة التي ينفذها المسلحون، بالإضافة إلى صعوبة وصول موظفي المصارف إلى أماكن عملهم. يضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على المصارف السورية وتجميد أرصدتها في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس على إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير على ربحيتها.

2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

جدول رقم (4-19) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
44	تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على أداء المصارف التجارية بشكل عام.	4.296	0.789	85.92	25.559	241	.000	دال
45	تؤدي تعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين.	4.302	0.763	86.04	26.552	241	.000	دال
46	تؤدي القوانين والقرارات والتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي إلى تحديد نسب السيولة ونسب الاحتياطي الإلزامي أو الاحتياطي القانوني ونسب الائتمان ونسب التوظيفات بالخارج للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر.	4.384	0.745	87.68	28.906	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.325**	**0.773**	**86.5**	**26.671**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-19) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن دور التشريعات القانونية والضوابط المصرفية كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة جداً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (التشريعات القانونية والضوابط المصرفية) (4.325)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن التشريعات القانونية والضوابط المصرفية يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف التجارية.

فالمصرف التجاري يقوم بتوظيف أمواله في أوجه استثمارية معينة بموجب اللوائح القانونية التي تحدد هذه التوظيفات، فالقوانين والقرارات والتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي تؤدي إلى تحديد نسب السيولة ونسب الاحتياطي الإلزامي أو الاحتياطي القانوني ونسب الائتمان ونسب التوظيفات بالخارج للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر.

3- السياسة النقدية:

جدول رقم (4-20) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة السياسة النقدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
47	يعمل المصرف المركزي على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار.	4.178	0.425	83.56	43.129	241	.000	دال
48	يعمل المصرف المركزي على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.	4.213	0.395	84.26	47.783	241	.000	دال
49	تساهم السياسة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي في زيادة ربحية المصارف التجارية.	4.265	0.413	85.3	47.660	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.214**	**0.407**	**84.28**	**46.412**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-20) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن السياسة النقدية كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (4.21-5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة جداً. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (السياسة النقدية) (4.214)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق تماماً. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على ربحية المصارف التجارية. حيث يعمل المصرف المركزي على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار، وأحياناً وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي يقوم المصرف المركزي برفع سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من

التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

جدول رقم (4-21) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
50	تتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بقوة ومتانة الجهاز المصرفي التجاري مما يساهم في زيادة تعاملهم وثقتهم به وينعكس بدوره على ربحيته.	3.841	0.761	76.82	17.196	241	.000	دال
51	الجهل بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصرف وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض.	3.995	0.701	79.9	22.086	241	.000	دال
52	توفر القناعة لدى بعض المتعاملين بعدم التعامل بالفوائد المدينة والدائنة يؤثر على الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض خلال توجه هؤلاء العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية مما يؤثر على ربحية هذه المصارف.	4.152	0.642	83.04	27.921	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.012**	**0.680**	**80.24**	**23.157**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-21) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي) (4.012)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي يمكن أن تؤثر على ربحية المصارف التجارية. حيث أن قوة ومتانة الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف. كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد القروض.

5- المنافسة:

جدول رقم (4-22) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة المنافسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
53	تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصرف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة له.	3.891	0.462	77.82	30.009	241	.000	دال
54	يقوم المصرف بدفع معدلات فائدة عالية للحصول على الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي انخفاض الربحية.	3.754	0.843	75.08	13.917	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**3.867**	**0.495**	**77.34**	**27.54**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-22) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن المنافسة كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (المنافسة) (3.867)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المنافسة بين المصارف التجارية يمكن أن تؤثر على ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

6- أسعار الفائدة:

جدول رقم (4-23) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة أسعار الفائدة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	Test Value = 3			
					مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
55	تلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات المصرف التجاري.	4.189	0.653	83.78	28.332	241	.000	دال
56	تتأثر ربحية المصرف التجاري بالتقلب في تحديد أسعار الفوائد المدينة والدائنة.	4.223	0.634	84.46	30.016	241	.000	دال
المتوسط الموزون		**4.203**	**0.648**	**84.06**	**28.887**	**241**	**.000**	**دال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-23) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أسعار الفائدة كعامل خارجي يؤثر على الربحية، ترتفع عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وتقع ضمن

المجالين (3.41–4.20)، (4.21–5)، وهي تقابل شدة الإجابة موافق وموافق تماماً، وبأهمية نسبية مرتفعة. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الموزون لإجابات أفراد العينة على جميع أسئلة (المنافسة) (4.203)، وهو يرتفع عن متوسط مقياس ليكرت، وبفارق معنوي ويقابل شدة الإجابة موافق. وهذا يدل على أن أفراد العينة أن ربحية المصارف التجارية تزداد كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة.

4-6-2- تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: هل توجد فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الداخلية ودرجات تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

للإجابة عن السؤال تمّ استخدام التحليل العاملي Factor Analysis، الذي يمكّن من ترتيب المتغيرات المستقلة تبعاً لدرجة تأثيرها على المتغير التابع، وذلك باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسّر أكبر قدر ممكن من التباين الكلي، وهذا ما يشكل العامل الأول، ثم يتم تحديد مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يشكل العامل الثاني وهكذا. فالعامل الأول يفسر أكبر قدر من التباين الكلي للبيانات ثم العامل الثاني ثم العامل الثالث فالرابع..، وبالتالي الوصول إلى دالة معبرة عن العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، يتم من خلالها ترتيب هذه المتغيرات وفق تشبعاتها.

جدول رقم (4–24) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

رمز المتغير	المتغير	Mean	Std. Deviation	Analysis N	الرتبة
X1	أرباح أو خسارة الأوراق المالية	4.0909	.46451	242	9
X2	إدارة المصرف	3.9573	.53250	242	11
X3	حجم المصرف	3.9298	.85410	242	12
X4	هيكل الودائع	4.2518	.46233	242	5
X5	توظيف الموارد	4.2562	.66356	242	4
X6	أرباح وخسائر القروض	4.4380	.63628	242	2
X7	السيولة	4.1149	.84683	242	8
X8	عمر المصرف	3.8347	.54569	242	15
X9	عدد موظفي المصرف	3.7934	.81141	242	16
X10	عدد فروع المصرف	3.8878	.61708	242	13
X11	**الظروف الاقتصادية والسياسية**	4.5227	.41559	242	1
X12	**التشريعات القانونية والضوابط المصرفية**	4.3257	.77368	242	3
X13	**السياسة النقدية**	4.2149	.40754	242	6
X14	**الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي**	4.0124	.68084	242	10
X15	**المنافسة**	3.8678	.49591	242	14
X16	**أسعار الفائدة**	4.2037	.64874	242	7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

للتحقق من مدى كفاية حجم العينة تمّ إجراء اختبار KMO Test، حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي /0.5/ حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة. أما في حالة أن تكون قيمته أقل من ذلك فإنه يتعين زيادة حجم العينة.

جدول رقم (4-25) كفاية حجم العينة للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.517
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	718.342
	df	120
	Sig.	.000
Determinant = .047		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول (4-25) أن قيمة اختبار KMO تساوي 0.517 أي أكبر من الحد الأدنى الذي اشترطه Kaiser والبالغ (0.50)، وبالتالي يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة.

كما نلاحظ أن قيمة المحدد $Deter\min ant = 0.047 > 0.00001$ ، وبالتالي يمكن الإقرار بعدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات، وبالتالي لا داعي لاستبعاد بعض المتغيرات.

ويبين الجدول رقم (4-26) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي/16/ بقدر عدد المتغيرات، حيث أن العامل الرئيسي الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي /2.674/ ويفسر /16.713%/، وإن المكون الثاني له جذر كامن /1.94/ ويفسر /12.122%/، والمكون الثالث له جذر كامن /1.377/ ويفسر /8.608%/، والمكون الرابع له جذر كامن /1.313/ ويفسر /8.206%/، والمكون الخامس له جذر كامن /1.173/ ويفسر /7.334%/، والمكون السادس له جذر كامن /1.085/ ويفسر /6.784%/، وأخيراً المكون السابع له جذر كامن /1.024/ ويفسر /6.398%/.

هذه المكوّنات الرئيسة السبعة لها المساهمة الأكبر في التباين الكلي المفسر فقد بلغ مجموع ما تفسره /66.165%/من التباين الكلي للمتغيرات، ونلاحظ أنه تم الاستغناء عن المكونات التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح، وتبيّن أيضاً أن المكون الأول قبل التدوير وبعده كان له الأثر الأكبر فهو مسؤول عن 16.713% و11.985% من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، ونلاحظ أن توزيع التباينات بين المكونات أصبح أفضل بعد التدوير فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة لجميع المكونات.

جدول رقم (4-26) التباين الكلي المفسر للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

(Total Variance Explained)

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	**2.674**	16.713	16.713	2.674	**16.713**	16.713	1.918	**11.985**	11.985
2	**1.940**	12.122	28.835	1.940	**12.122**	28.835	1.827	**11.417**	23.402
3	**1.377**	8.608	37.443	1.377	**8.608**	37.443	1.695	**10.597**	33.998
4	**1.313**	8.206	45.649	1.313	**8.206**	45.649	1.468	**9.175**	43.173
5	**1.173**	7.334	52.983	1.173	**7.334**	52.983	1.361	**8.507**	51.680
6	**1.085**	6.784	59.767	1.085	**6.784**	59.767	1.217	**7.603**	59.283
7	**1.024**	6.398	66.165	1.024	**6.398**	66.165	1.101	**6.882**	66.165
8	.961	6.004	72.169						
9	.873	5.457	77.626						
10	.734	4.588	82.214						
11	.675	4.221	86.435						
12	.652	4.072	90.507						
13	.592	3.697	94.204						
14	.431	2.692	96.896						
15	.326	2.038	98.934						
16	.171	1.066	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

ويبين الجدول رقم (4-27) ترتيب المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمتغيرات.

جدول رقم (4-27) مصفوفة المكونات أو العوامل بعد التدوير(Rotated Component Matrix)

	Component						
	1	2	3	4	5	6	7
X1		.913					
X2					.703		
X3					.714		
X4			.722				
X5	.765						
X6		.899					
X7				.686			
X8							.554
X9							.531
X10						.614	
X11	.820						
X12	.709						
X13			.806				
X14				.541			
X15						.572	
X16				.645			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

حيث نلاحظ أنه كان **للمكون الأول** الأثر الأكبر في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية (X11): وكان التشبع الخاص بها /0.820/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /82%/ من التباين الكلي المفسر.

2- توظيف الموارد (X5): وكان التشبع الخاص بها /0.765/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /76.5%/ من التباين الكلي المفسر.

3- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية (X12): وكان التشبع الخاص به /0.709/، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /70.9%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الثاني** فقد احتل المرتبة الثانية في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- أرباح أو خسائر الأوراق المالية (X1): وكان التشبع الخاص بها /0.913-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /91.3%/ من التباين الكلي المفسر.

2- أرباح وخسائر القروض (X6): وكان التشبع الخاص بها /0.899-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /89.9%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الثالث** فقد احتل المرتبة الثالثة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- السياسة النقدية (X13): وكان التشبع الخاص بها /0.806/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /80.6%/ من التباين الكلي المفسر.

2- هيكل الودائع (X4): وكان التشبع الخاص بها /0.722-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /72.2%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الرابع** فقد احتل المرتبة الرابعة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- السيولة (X7): وكان التشبع الخاص بها /0.686/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /68.6%/ من التباين الكلي المفسر، وكان تأثيرها ايجابياً.

2- أسعار الفائدة (X16): وكان التشبع الخاص بها /0.645-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /64.5%/ من التباين الكلي المفسر.

3- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي (X14): وكان التشبع الخاص بها /0.541-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /54.1%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الخامس** فقد احتل المرتبة الخامسة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- حجم المصرف (X3): وكان التشبع الخاص به /0.714 /، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /71.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- إدارة المصرف (X2): وكان التشبع الخاص بها /0.703/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /70.3%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون السادس** فقد احتل المرتبة السادسة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- عدد فروع المصرف (X10): وكان التشبع الخاص به /0.614 /، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /61.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- المنافسة (X15): وكان التشبع الخاص بها /0.572/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /57.2%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون السابع** فقد احتل المرتبة السابعة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- عمر المصرف (X8): وكان التشبع الخاص به /0.554/، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /55.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- عدد موظفي المصرف (X9): وكان التشبع الخاص به /0.531/، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /53.1%/ من التباين الكلي المفسر.

<u>بناءً على ذلك:</u>

تكون الدالّة Y_p: دالّة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، وهي تمثل مجموع المكونات كما يلي:

$$Y_p = FACT_1 + FACT_2 + FACT_3 + FACT_4 + FACT_5 + FACT_6 + FACT_7$$

$$FACT_1 = -0.820X_{11} - 0.765X_5 + 0.709X_{12}$$

$$FACT_2 = -0.913X_1 - 0.899.X_6$$

$$FACT_3 = 0.806X_{13} - 0.722X_4$$
$$FACT_4 = 0.686X_7 - 0.645X_{16} - 0.541X_{14}$$
$$FACT_5 = 0.714X_3 + 0.703X_2$$
$$FACT_6 = 0.614X_{10} + 0.572X_{15}$$
$$FACT_7 = 0.554X_8 + 0.531X_9$$

نلاحظ من الدالة السابقة أن العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية تختلف في أهميتها النسبية، وبالتالي في أولويتها في التأثير على الربحية، حيث جاءت هذه العوامل وفق الترتيب التالي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، أرباح أو خسائر الأوراق المالية، أرباح أو خسائر القروض، السياسة النقدية، هيكل الودائع، السيولة، أسعار الفائدة، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، حجم المصرف، إدارة المصرف، عدد فروع المصرف، المنافسة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف.

وبما أن المكون الأول له الأكبر من التباينات في النموذج قبل التدوير وبعده، لذلك ينبغي التركيز على المكونات الداخلة في هذا المكون، وأخذها أولوية عند دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وهذه العوامل هي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

السؤال الثاني: هل توجد فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الداخلية على الربحية فيما بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة في محافظة اللاذقية.

لاختبار هذه الفرضية تمّ تطبيق اختبار (t. test) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين غير متساويتين:

جدول رقم (4-28) نتائج اختبارt. test للفرق بين متوسطات

إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف

Independent Samples Test

المصرف	عدد الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t)	(df)	Sig.	الفروق
عام	152	4.3882	0.9493	0.679	240	0.498	لا توحد فروق
خاص	90	4.30	1.0216				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-28) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف العامة بلغت (4.3882)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف الخاصة (4.30)، كما بلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة لـ ت = 0.679)، وهي أصغر من القيمة المحسوبة (1.96) عند درجات حرية تساوي (240)، كما أن قيمة احتمال الدلالة تساوي

(0.498) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف.

السؤال الثالث: هل هناك فروق جوهرية بين درجات تأثير العوامل الخارجية على الربحية فيما بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة في محافظة اللاذقية.

لاختبار هذه الفرضية تمّ تطبيق اختبار (t. test) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين غير متساويتين:

جدول رقم (4-29) نتائج اختبارt. test للفرق بين متوسطات

إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف

Independent Samples Test

المصرف	عدد الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t)	(df)	Sig.	الفروق
عام	152	4.2237	0.5422	1.373	240	0.171	لا توجد فروق
خاص	90	4.1222	0.5772				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4-29) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف العامة بلغت (4.2237)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف الخاصة (4.1222)، كما بلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة لـ ت = 0.1711.373)، وهي أصغر من القيمة المحسوبة (1.96) عند درجات حرية تساوي (240)، كما أن قيمة احتمال الدلالة تساوي (0.171) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناءً على ما تمت دراسته وتحليله من خلال الدراسة فقد توصل الباحث إلى مجموعة النتائج الآتية:

1- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

2- تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وقد جاءت هذه العوامل وفق الترتيب التالي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، أرباح أو خسائر الأوراق المالية، أرباح أو خسائر القروض، السياسة النقدية، هيكل الودائع، السيولة، أسعار الفائدة، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، حجم المصرف، إدارة المصرف، عدد فروع المصرف، المنافسة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف.

3- تهدف المصارف التجارية إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية والسيولة، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على ربحيتها من خلال ارتفاع أو (انخفاض) سعر الأوراق المالية في السوق المصرفي.

4- تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارتها على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. كما أن القرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري لها دور في تعظيم ربحيته وذلك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

5- تتأثر ربحية المصارف التجارية بحجم المصرف، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، وبالتالي زيادة ربحيتها.

6- تتأثر ربحية المصارف التجارية بهيكل الودائع، حيث تقوم المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تسعى إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

7- تتأثر ربحية المصارف التجارية بتوظيف الموارد، فزيادة نسبة الموارد المستثمرة في موجودات المصرف تزيد من ربحيته، حيث أن الدخل المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات

المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة.

8- تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية، وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

9- تؤثر السيولة على ربحية المصارف التجارية، حيث تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، كما تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

10- تتأثر ربحية المصارف التجارية بعمر المصرف، فالمصارف التجارية التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعمله وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية.

11- تتأثر ربحية المصارف التجارية بعدد الموظفين والفروع، فزيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، كما أن المصرف ذي الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

12- تؤثر الأوضاع السياسة والاقتصادية غير المستقرة التي تمر بها سورية حالياً في انخفاض ربحية المصارف التجارية السورية، حيث تمّ استهداف أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الحالة الأمنية السائدة، يضاف إلى ذلك تجميد أرصدة المصارف في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة.

13- يوظف المصرف التجاري السوري أمواله في أوجه استثمارية معينة، وبموجب لوائح قانونية تحد من هذه التوظيفات، وتتمثل في خصم الأوراق التجارية واسناد القروض وشراء أذون الخزينة ومنح القروض والسلفيات والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة وتقديم بعض الخدمات

المصرفية، إلا أن هذه المهام تبقى محدودة بالمقارنة بالمهام التجارية والمالية للمصارف التجارية العالمية، مما يؤثر سلباً على ربحيته.

14- تلعب السياسة النقدية للمصرف المركزي دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وتختلف هذه الإجراءات من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها القطر حالياً.

15- تزداد ربحية المصارف التجارية بازدياد أسعار الفائدة على القروض، مما يؤثر ايجاباً في استثمارات المصرف التجاري، إلا أن هذا العامل يؤثر بشكل سلبي على المصارف التجارية السورية حالياً، وذلك بسبب توقف القروض نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها القطر.

16- إن المنافسة بين المصارف التجارية يمكن أن تؤثر على ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

17- إن جهل المتعاملين بأهمية العمل المصرفي، وخصوصاً في ظل الأزمة الحالية يوجد لديهم نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف التجارية حيث يتأخرون أو يمتنعون من سداد ما عليهم من قروض، مما يؤثر على ربحية المصارف التجارية.

18- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة بخصوص العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث فقد قام بوضع التوصيات الآتية:

1- العناية بدراسة أوضاع المتعاملين الراغبين بالاقتراض للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم وأخذ الضمانات الكافية لضمان حقوق المصرف في حال تعثرهم، وبالتالي عدم ضياع جزء من التسهيلات الائتمانية.

2- ضرورة قيام المصارف التجارية بتنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

3- ضرورة العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المتاحة لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد، وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية.

4- يتوجب على المصارف التجارية العمل على جذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير، وذلك من أجل تخفيض تكلفة الودائع لديها خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان، كون المصارف التجارية تركز على الائتمان قصير الأجل.

5- العمل على توسيع انتشار المصارف التجارية جغرافياً من خلال زيادة عدد فروعها الأمر الذي يزيد من قدرتها على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.

6- تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية بما يسهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل معها.

7- إيلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام لما لها من أثر كبير على ربحية المصارف التجارية.

8- ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن، وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية (الرافعة المالية) تزداد ربحية المصرف شريطة امتلاكه القدرة على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.

9- تأمين عناصر أمنية خاصة للمصارف التجارية، وخصوصاً في ظل الظروف الحالية بما يضمن إعادة الثقة لدى المتعاملين لجذب المزيد من ودائع التوفير والودائع لأجل، وتوظيفها في استثمارات طويلة الآجل نسبياً مما يساهم في تحقيق الربحية.

10- إعادة منح القروض كونها المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية، وذلك بعد دراسة ملفات العملاء بعناية، وبطريقة مدروسة.

11- العمل على دراسة عناصر نسبة المديونية وحقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تزيد من قدرة المصارف التجارية على تحقيق الربحية.

المراجـــــع

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

أبو حمد، رضا صاحب (2002)، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو حمد، قدوري، رضا صاحب (2005)، فائق مشعل، **إدارة المصارف**، جامعة الموصل، العراق.

الأرباح، صالح الأمين (1991)، **اقتصاديات النقود والمصارف**، غريان، ليبيا.

أرشيد، عبد المعطي رضا؛ محفوظ أحمد جودة (1999)، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان.

برنوطي، سعاد نايف (2008)، **الإدارة أساسيات إدارة الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن.

بوعتروس، عبد الحق (2000)، **الوجيز في المصارف التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة.

الحسين، فلاح حسن؛ مؤيد عبد الرحمن الدوري (2000)، **إدارة المصارف: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

حماد، طارق عبد العال (2007)، **إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، مصارف، مخاطر الائتمان والاستثمار وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

حماد، طارق عبد العال (2005)، **حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، القاهرة.

حمودة، سليم (1993)، **التحليل الائتماني**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت.

درويش، أحمد عبد الله وآخرون (1990)، **محاسبة المصارف**، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.

رجب، معين (1999)، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة.

رمضان، زياد (1997)، **إدارة الأعمال المصرفية**، الطبعة السادسة، دار الصفاء، عمان.

رمضان، زياد؛ محفوظ جودة (2000)، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

رمضان، زياد؛ محفوظ جودة (1995)، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان،.

السبتي، صلاح الدين (2004)، **قضايا مصرفية معاصرة: دراسات نظرية وتطبيقية (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية)**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.

السمهوري، محمد (1999)، **اقتصاديات في النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، فلسطين، غزة.

سويلم، محمد (1998)، **إدارة المصارف وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية**، دار الجيل، القاهرة.

سويلم، محمد (1998)، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.

شاكر، نبيل (1998)، **التحليل المالي وكتابة التقارير المالية**، مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، القاهرة.

شقير، فائق (2000)، **محاسبة المصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشماع، خليل محمد حسن (1995)، **إدارة المصارف**، مطبعة الزهراء، الطبعة الثانية، بغداد.

الشمري، ناظم (1995)، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

الشناوي، إسماعيل أحمد، عبد النعيم مبارك (2000)، **اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

شيحة، مصطفى رشدي (1998)، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.

صادق، مدحت (2001)، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الطاهر لطرش (2001)، **تقنيات المصارف**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الطويل، نائل عبد الرحمن صالح (2000)، **الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الله، عبد المطلب (2001)، **العولمة واقتصاديات المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

العصار، رشاد؛ الحلبي، رياض (2000)، **النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

العصار، رشاد؛ قمر، عبد الواحد ألغا، سعيد (1991)، **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عقل، مفلح (1999)، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، معهد الدراسات المصرفية، عمان.

العلاق، بشير عباس (2001)، **إدارة المصارف: مدخل وظيفي**، عمان، الأردن.

عمر، حسين (1999)، **مبادئ المعرفة الاقتصادية**، منشورات دار السلاسل، الكويت.

قريصة، صبحي تادرس، مدحت العقاد (1983)، **النقود والمصارف والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت.

القزويني، شاكر (1992)، **محاضرات في اقتصاد المصارف**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

اللوزي سليمان أحمد، وآخرون (1997)، **إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

اللوزي، سليمان؛ زويلف، مهدي الطراونة (1997)، **إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

مجموعة باحثين (2001)، **تمويل الأعمال والإدارة المالية**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

محيسن، عبد الحليم (1994)، **المصارف والمؤسسات المالية الأخرى: حقائق وأرقام**، جمعية عمال المطابع القانونية، عمان، الأردن.

نمر، حلمي (2001)، **نظرية المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

هاشم، اسماعيل محمد (دون تاريخ)، **النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت.

هندي، منير (1996)، **إدارة المصارف التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربية الحديث، الإسكندرية.

يونس، محمود وآخرون (1995)، **اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفيست، بيروت.

ب- الرسائل العلمية:

أبو زعيتر، باسل (2006)، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو سمرة، رانية خليل حسان (2007)، **تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

الراشدان، أيمن أحمد (2002)، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

صباح، بهية مصباح محمود (2008)، **العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين: دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

العازمي، عامر غزلان (2012)، **أثر إجراءات المصرف المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد المصارف التجارية الكويتية في منح الائتمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

غانم، مروان (2002)، **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان.

لايقة، رولا كاسر (2007)، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية.

المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007)، **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ج- الدوريات والمجلات:

جميل، هيل عجمي (2003)، **أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية للفترة (1980-2001)**، مركز الأردن للدراسات، عمان.

شلاش، سليمان؛ البقوم، علي؛ العون، سالم (2008)، **العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال: حالة تطبيقية في الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001)**، مجلة المنارة، المجلد (14)، العدد الأول.

العربيد، نضال (2000)، **التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في المصارف التجارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد (16)، العدد الأول.

الكروي، بلال نزري سعيد (2005)، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، جامعة كربلاء، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

.Antonio Trujillo-Ponce, (1999), "**What Determines the Profit ability of Banks? Evidence From Spain**", Pablo de Olavide University.

.Berger, (1995),"**The Relationship Between Capital and Fornings in Banking**", New York, McGraw-Hill.

.Bikram, G., Scholar, R., (2007), "**Profitability Analysis of Public Sector Banks in India**", Indian Management Studies Journal 11.

.Bodie. Zvi, Kane. Alex, (2005), **AND Marcus J. Alan. Investments, 6th ED., McGraw-Hil.**

.Christos K. Staikouras, (1998), "**The Determinants Of European Bank Profitability**", International, BUSINESS & Economies Research Journal, Vol. 3, No.6.

.Dorfman, Mark S., (1998), **Introduction to Risk Management & Insurance 6th ED., Prentice Hall.**

.Flamini, V., McDonald, C. and Liliana Schumacher, (2009)," **The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund,** IMF Working Paper.

.Guiding Principles in Risk **Management for U.S. Commercial Banks**, 1999.

.Gul, S. , Irshad, F, Zaman, K., (2009), "**Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**", The Romanian Economic Journal.

.Hempel George H., (1994), **Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases**, 4th de, John wiley & sons, Inc.

.Koch, T.W & Scott, M.S., (2005), **Bank Management, Analyzing Bank Performance, 5th ED., M Graw-Hill**, New York.

.Reed, ward W., Gill, Edward K., (1999**), Commercial Banking,** 4th **ed.,prentice Hall International**, New Jersey.

.Rose, Peter, (1996), **commercial bank management, 3th ed., the McGraw hill companies,** USA.

.Sethi, T. T., (1996), **Money, Banking and International Trade, 2th ed., S. Chand and Company Limited**, New Delhi.

.Shane Raven Hill, (1997), "**Liability Management: Balancing the Books**", Balance sheet, VOL. 6, No. 3.

الملاحـــــــق

الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

قائمة الاستبيان

السادة المستقصى منهم:

تحية طيبة

إيماناً بقيمة وأهمية البحث العلمي وارتباطه بالواقع الفعلي، مما يساعد على حل المشكلات المرتبطة بهذا الواقع، لذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير بعنوان: (**تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**).

وفي سبيل التمكن من إتمام هذه الدراسة يرجو الباحث من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يحتويها الاستبيان المقدم إليكم.

وإننا إذ نقدر ونشكر تعاونكم ومساهمتكم في الإجابة على أسئلة الاستبيان فإننا نؤكد لكم بأن كل ما سوف تدلون به من آراء ووجهات نظر أو أية معلومات سوف تكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

رامي أكرم مزيق

إشراف:

د. منذر مرهج

د. عبد الواحد حمودة

أولاً: معلومات عامة:

1- **الجنس:** □ ذكر □ أنثى

2- **الوظيفية:** □ مدير فرع □ رئيس قسم □ رئيس دائرة □ موظف

3- **المؤهل العلمي:** □ ثانوية □ إجازة جامعية □ ماجستير □ دكتوراه

4- **الخبرة العملية:** □ 1-5 سنوات □ 6-10 سنوات □ 11-15 سنة □ أكثر من 15 سنة

5- **نوع المصرف:** □ عام □ خاص

ثانياً: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في إطار سعيها لتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المصرفية المحيطة (الظروف الاقتصادية والسياسية، التشريعات القانوينة والضوابط المصرفية، السياسة النقدية، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، المنافسة، أسعار الفائدة). أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها (أرباح أو خسائر الأوراق المالية، إدارة المصرف، حجم المصرف، هيكل الودائع، توظيف الموارد، أرباح أو خسائر القروض، السيولة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف، عدد فروع المصرف). وفي سبيل تحديد تأثير هذه العوامل على المصارف التجارية في سورية يرجو الباحث وضع إشارة (√) في موقع الإجابة الذي ترونه مناسباً.

الرقم	العوامل	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
1	يهدف المصرف التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين السيولة.					
2	يهدف المصرف التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية.					
3	تتأثر ربحية المصرف التجاري بارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي.					
4	تتأثر ربحية المصرف التجاري بمدى قدرة إدارة المصرف على الموازنة بين العائد والمخاطر.					
5	تتأثر بحية المصرف التجاري بمدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.					
6	تتأثر بحية المصرف التجاري بمدى خبرة الإدارة وقدرتها على تنفيذ الوظائف الإدارية.					
7	تنعكس مقدرة إدارة المصرف في إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد-إدارة الاستخدامات) على نجاحها في تحقيق أهداف المصرف.					
8	تساهم إدارة المصرف في توظيف موارده بموجودات ذات عوائد مجزية لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات.					

9	تفرض سلطة النقد قيوداً على التعيينات في المستويات الإدارية العليا للمصرف التجاري (شرط وجود الشهادات العلمية والخبرات المصرفية وحسن السيرة والسلوك) مما يؤثر على قرارات المصرف.					
10	تساهم القرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري في تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.					
11	يقاس حجم المصرف التجاري بمقدار ما يمتلكه من موجودات.					
12	يقاس حجم المصرف التجاري بمقدار ما يمتلكه من حقوق الملكية.					
13	يساهم حجم موجودات المصرف التجاري في زيادة قدرته على الاستثمار وبالتالي زيادة ربحيته.					
14	يركز المصرف التجاري على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل أكثر من الأنواع الأخرى من الودائع.					
15	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف التجاري.					
16	يؤثر تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل إلى أقصى حد ممكن على ربحية المصرف التجاري.					
17	يوجه المصرف التجاري الجانب الأكبر من موارده المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية.					
18	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف التجاري.					
19	يؤثر زيادة تكلفة الودائع لأجل عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير على ربحية المصرف التجاري.					
20	يقوم المصرف بتوظيف موارده في الأصول الثابتة بنسب محدودة وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي.					
21	يركز المصرف في توظيف أمواله على التسهيلات الائتمانية.					
22	تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصرف التجاري بشكل كبير على ربحيته.					
23	تعتبر القروض من النشاطات الأساسية لتحقيق الأرباح في المصرف التجاري.					
24	يعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة.					
25	يهتم المصرف التجاري بالسيولة كعنصر حماية وأمان لتعظيم ربحيته.					
26	يهتم المصرف التجاري بالسيولة لتجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة.					
27	يقوم المصرف بتقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ					

	بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع.					
28	يقوم المصرف بالمواءمة بين متطلبات السيولة والربحية من خلال تقدير احتياجاته من السيولة.					
29	يحدد المصرف المركزي نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري.					
30	يسعى المصرف التجاري لتحسين سمعته من أجل كسب ثقة العملاء.					
31	يطمئن العملاء للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمهم وثقتهم بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار.					
32	تستهلك المصارف أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية.					
33	يفضل العملاء التعامل مع المصارف ذات الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية.					
34	يمتلك المصرف التجاري أعداد كافية من الموظفين بما يحقق زيادة طاقته الإنتاجية.					
35	يحقق الإنتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة زيادة عدد المتعاملين معه.					
36	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف زيادة حجم الودائع والتسهيلات والعمليات المصرفية.					
37	تؤدي الاعتداءات المتكررة على البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية (وحدات صناعية وأراضي زراعية) إلى انخفاض ربحية المصرف التجاري.					
38	تتأثر ربحية المصرف التجاري بالقيود المفروضة على حركة البضائع من وإلى القطر.					
39	تؤدي الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت المصارف التجارية (تعطل عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف) إلى تراجع طاقتها الإنتاجية.					
40	تتأثر عملية نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الأعمال الإرهابية.					
41	هناك انخفاض واضح في ودائع العملاء لدى المصرف التجاري.					
42	هناك تراجع في معدلات حقوق الملكية والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف التجاري.					
43	تأثر موجودات ومطلوبات المصارف التجارية فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية لتلك المصارف على الاستخدامات المختلفة.					
44	تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على أداء المصارف التجارية بشكل عام.					

45	تؤدي تعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين.					
46	تؤدي القوانين والقرارات والتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي إلى تحديد نسب السيولة ونسب الاحتياطي الإلزامي أو الاحتياطي القانوني ونسب الائتمان ونسب التوظيفات بالخارج للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر.					
47	يعمل المصرف المركزي على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار.					
48	يعمل المصرف المركزي على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.					
49	تساهم السياسة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي في زيادة ربحية المصارف التجارية.					
50	تتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بقوة ومتانة الجهاز المصرفي التجاري مما يساهم في زيادة تعاملهم وثقتهم به وينعكس بدوره على ربحيته.					
51	الجهل بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصرف وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض.					
52	توفر القناعة لدى بعض المتعاملين بعدم التعامل بالفوائد المدينة والدائنة يؤثر على الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض خلال توجه هؤلاء العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية مما يؤثر على ربحية هذه المصارف.					
53	تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصرف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة له.					
54	يقوم المصرف بدفع معدلات فائدة عالية للحصول على الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي انخفاض الربحية.					
55	تلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات المصرف التجاري.					
56	تتأثر ربحية المصرف التجاري بالتقلب في تحديد أسعار الفوائد المدينة والدائنة.					

وشكراً لتعاونكم

ABSTRACT

The study aimed to identify the factors affecting the profitability of commercial banks, arranged according to their relative importance, and the comparison between commercial banks, public and private about the factors that affect their profitability. The research descriptive analytical method, the study was designed tool (to identify the factors affecting the profitability of commercial banks Syrian).

Included research community all employees in commercial banks, public and private province of Latakia, totaling 250 employees almost dispersed between the (155) employees in the public banks, and (95) an employee of the private banks, due to the small size of the research community, the researcher distributed questionnaires to all workers supported in this way comprehensive inventory, the number of questionnaires have been recovered (242) form suitable for analysis, and response rate (96.8%).

One of the most important results:

1 - affected the profitability of commercial banks Syrian combination of factors can be classified in two categories: internal factors and external factors.

2 - different factors affecting the profitability of commercial banks in the relative importance of, and the most influential factor was economic and political conditions, and employing resources, legislation and legal and banking controls. While the age of the bank and the number of bank employees less influential factor.

3 - There are no statistically significant differences between commercial banks, public and private in the internal and external factors that affect their profitability.

***Keywords**: profitability, Commercial Bank of Syria, factor analysis.*

Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economics
Department of Business Administration

Determinants of factors affecting profitability of Syrian Commercial Banks

A Thesis to Acquire Master Degree in The Department of Business Administration

Prepared By

Rami Akram Mzeek

Supervised by

Dr. Munzer Marheg

Lecturer, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University

Dr. Abed AL wahed hammoda

Lecturer, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University

2014/1435